المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/05/2015

في ندوة بالرشيدية:

قضاة ومحامون ومختصون يناقشون المؤيدات الدستورية لاستقلال النيابة العامة

11/5586

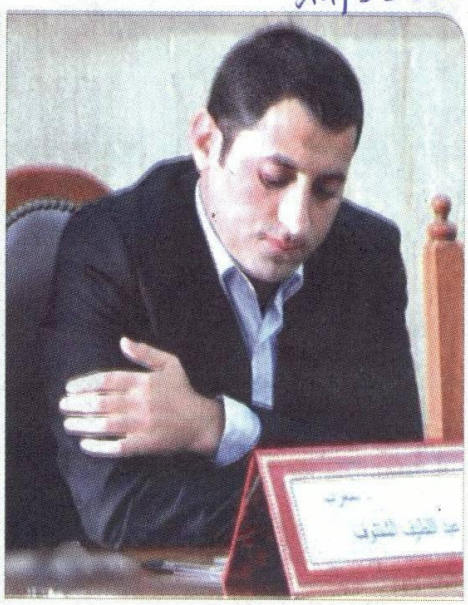

عبد اللطيف الشنتوف

محمد الهيني

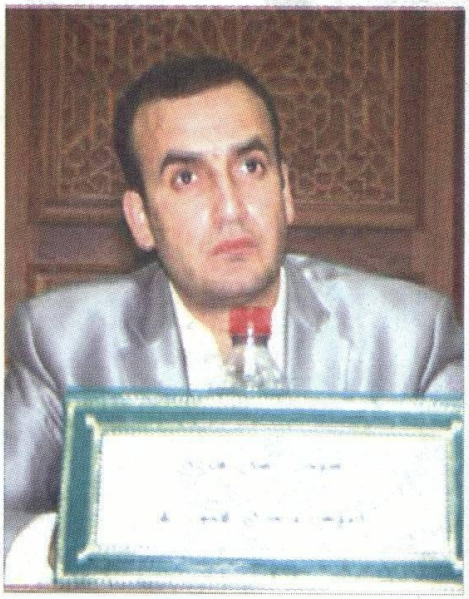

ياسين مخلي

عبد اللطيف الشنتوف
محمد الهيني
ياسين مخلي

إعداد: رشيد قبول

«هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية كفيل بترسيخ العدالة الجنائية؟ أم أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحكم النيابة العامة في قنوات إدارة وتدبير العدالة الجنائية بكافة أشكالها بعيدا عن الرقابة والمحاسبة التي يقوم عليها دستور 2011..؟ ثم هل استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية يتنافى مع خصائصها؟ وما هو موقع النيابة العامة من السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية من حيث وسائل عملها القانوني والمؤسسي، وكيف يمكن الاستئناس بالنماذج المقارنة؟ وما هي الآليات المقترحة لعمل النيابة العامة في استقلال عن السلطة التنفيذية..؟»، هذه الأسئلة وغيرها كانت موضوعا للقاء علمي شارك فيه قضاة، ومحامون وأكاديميون إضافة إلى فاعلين جمعويين.

فبالرشيدية نظم المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية ونقابة هيئة المحامين بمكناس والمكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب يوما دراسيا حول «استقلال النيابة العامة: أية مؤيدات دستورية وواقعية..؟».

ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي من طرف نادي قضاة المغرب بشراكة مع شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات ومع نقابة هيئة المحامين بمكناس للإجابة على مختلف الإشكاليات المثار إليها أعلاه بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين والقضاة والمحامين وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني.

ولأن النيابة العامة تعتبر مكونا هاما داخل بنيات السلطة القضائية، وفق دستور 2011، بالنظر لدورها في «تحقيق العدالة الجنائية من خلال تحريك الدعوى العمومية والطعن في الأحكام والقرارات والأوامر القضائية الصادرة بشأنها». وهو ما يضمن «مساواة المواطنين أمام القانون والمحاكم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ومواقعهم داخل السلطة».

الندوة انطلقت من أن بحث موضوع استقلال النيابة العامة «يهدف إلى تجاوز تكريس الواقع الحالي لتبعية النيابة العامة للسلطة التنفيذية، ممثلة في وزراة العدل، من خلال الموقف الدستوري المجمع عليه المؤيد لاستقلال النيابة العامة»، الداعي إلى «تحريرها من تبعية السلطة التنفيذية احتراما لمبدإ استقلال القضاء»، في اتجاه ما يطمح إليه المغرب من «تعزيز وتكريس دولة الحق والقانون».

الندوة ركزت على أن هذا الاستقلال يتأسس على مجموعة من النصوص الدستورية والمعايير الدولية والتجارب الأجنبية، حيث ينص الفصل 113 على أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية «يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، لاسيما فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم»، كما أن الفصل 111 متع أعضاء الجهاز القضائي بنفس الحقوق المتمثلة في الانتماء إلى جمعيات دون التمييز بين قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة. كما يعتقد هذا الاتجاه أن استبعاد وزير العدل من تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية هو ضمان الاستقلال التام للنيابة العامة عن الجهاز التنفيذي.

انطلقت الجلسة الافتتاحية برئاسة «العباس الفاطمي»، نائب رئيس المحكمة الابتدائية بالرشيدية، حيث تدخل فيها كل من رئيس نادي قضاة المغرب وممثل نقابة المحامين بمكناس ورئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب ورئيس شعبة القانون بالكلية متعددة التخصصات بالرشيدية. وأشاد المتدخلون بـ«أهمية وراهنية موضوع اليوم الدراسي»، حيث ركز د. عبد الطيف الشنتوف على أن «النيابة العامة جزء من السلطة القضائية ولا توجد سلطة مستقلة يوجد جزء منها تابع لسلطة أخرى، مع أن الدستور يعتبرها سلطة مستقلة لأنه في الأنظمة التي تتبع فيها النيابة العامة للسلطة التنفيذية هي محسومة بدستورها». كما دعا رئيس نادي قضاة المغرب إلى «الكف عن هذا النقاش المحسوم والاستعاضة عنه بالنقاش حول أساليب عمل النيابة العامة المستقلة وطرق ممارسة النيابة العامة لعملها اليومي والقضائي وربط المسؤولية بالمحاسبة والحكامة، وطرق اختيار المسؤولين في النيابات العامة».

التوجه العام ينحو في جميع الدول الديمقراطية إلى تعزيز استقلال النيابة العامة، بل حتى في الدول الأقل استقلالية استطاعت النيابة العامة الحد من التبعية للسلطة التنفيذية عن طريق أجهزة وسيطة كمجلس النيابة العامة في إسبانيا وهيئة الوكلاء العامين في بلجيكا وهولندا.

وترأس الجلسة الأولى «محمد أمزيان»، عضو هيئة المحامين بمكناس، حيث تدخل «ياسين مخلي»، عضو نادي قضاة المغرب والمستشار بمحكمة الاستئناف بمكناس بعرض حول «استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية»، تطرق فيه لمبررات أدعياء استمرار الوضع القائم، خصوصا فكرة التراتبية التي يرى «ضرورة فهمها بطريقة صحيحة لأنها تُطبّق في كثير من النظم الديمقراطية التي تفصل النيابة العامة عن السلطة التنفيذية فصلا بيّنا». كما عرض لأهمية ربط مسؤولية قضاة النيابة العامة بالمحاسبة، مشيرا إلى «أهمية الرقابة الذاتية والمجتمعية بهذا الشأن»، مذكرا بـ«دور نادي قضاة المغرب في العمل على إقرار استقلالية النيابة العامة من خلال عدة محطات».

بعد ذلك تناول الكلمة «نذير المومني»، مدير الدراسات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع «حجج المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل استقلال النيابة العامة»، حيث أشار إلى أهمية «تمثل استقلال القضاء كما تنص عليه نصوص القانون الدولي ذات الصلة»، مبرزا أربع حجج بنى عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان موقفه من استقلال النيابة العامة، تتعلق أولا بضرورة إجراء قراءة نسقية لمبدإ الفصل بين السلط كما جاء في دستور المملكة، مع اعتبار أهمية التحكيم الملكي من خلال رئاسة الملك للمجلس الأعلى للقضاء وتكامل الأدوار بين المؤسستين، مشيرا في الأخير إلى أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثم استعرض الباحث مجموعة من التجارب الدولية حول الفصل بين النيابة العامة والسلطة التنفيذية، كما أشار إلى موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من تعيين وكيل الملك بمحكمة النقض، معتبرا أنه «ليس هناك داع لاستلهام التجارب الأجنبية حول الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية لوجود خصوصية دستورية مغربية تجعل الملك ضامنا لاستقلال السلطة القضائية من خلال ما أسند إليه الدستور من اختصاصات بهذا الشأن».

محمد الهيني، نائب الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة وعضو بالمكتب التنفيذي لجمعية عدالة، تطرق في عرض لموضوع «آليات مراقبة ومحاسبة النيابة العامة»، حيث أشار إلى «عدة مبادئ دستورية يمكن بها تحقيق استقلالية القضاء كربط المسؤولية بالمحاسبة، والضمانة الملكية لاستقلال السلطة القضائية. كما أشار إلى عدة آليات لربط مسؤولية القضاة بالمحاسبة كما وردت في قوانين مختلفة كالإداري والجنائي والمسطرة الجنائية، مثل الضمانة الملكية من خلال التعيين والعزل ومراجعة قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والطعن في قرارات النيابة العامة الإدارية أمام القضاء الإداري، ودعوى المسؤولية الإدارية والمخاصمة ضد أعضاء النيابة العامة والتشكك المشروع وآليات التجريح والتأديب والعزل وإنهاء المهام، والدعاوى الجنائية عن الشطط وتجاوز السلطة وغيرها..».

أما أنس المشيشي، الأستاذ الباحث بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية متحدثا عن استقلال النيابة العامة من خلال عرض مختلف التجارب المقارنة، منطلقا من النماذج الأقل استقلالية (ألمانيا وإسبانيا) إلى الأكثر استقلالية (إيطاليا) مرورا بنماذج وسطية من حيث استقلال النيابة العامة (بلجيكا وهولندا)، وخلص إلى أن التوجه العام ينحو في جميع الدول الديمقراطية إلى تعزيز استقلال النيابة العامة، بل حتى في الدول الأقل استقلالية استطاعت النيابة العامة الحد من التبعية للسلطة التنفيذية عن طريق أجهزة وسيطة كمجلس النيابة العامة في إسبانيا وهيئة الوكلاء العامين في بلجيكا وهولندا. كما أشار إلى أن هذه الأجهزة مكنت النيابة العامة من أن تحوز نوعا من الاعتراف السياسي والاجتماعي، ونبه إلى مساوئ «الاستثناء القانوني» والأخذ من النموذج الفرنسي دون الإطلاع على النماذج المقارنة وإلى ضرورة تبني ما يلائم الخصوصية المغربية، مبرزا أهمية اعتماد نظام النيابة العامة المتخصصة في قضايا محاربة وزجر تهريب المخدرات والقانون الجنائي الاقتصادي.

بعد ذلك تناولت الكلمة فتيحة مقنع، البرلمانية وعضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في موضوع «استقلالية النيابة العامة في ظل دستور 2011»، مذكرة بـ«أهمية استقلال وكيل الملك لدى محكمة النقض»، مستفسرة عن «الجهة التي يمكن أن تسائله عملا بمبدإ ربط المسؤولية بالمحاسبة».

للمساهمة في صفحة مناقشات قانونية المرجو مراسلتنا على العنوان التالي: kab.rachid@gmail.com

...ل" تركب الأحداث التي حملت أعضاء الشبيبة الإسلامية إلى المنفى: حاورتهم، ونقلت سيناريوهات قد تشكل تحدياً لحزب العدالة والتنمية ب...

أسرار عودة ستة أعضاء من مجموعة مطيع إلـ...ى المغرب بعد أزيد من 30 سنة من المنفى

21-20-19-18/466

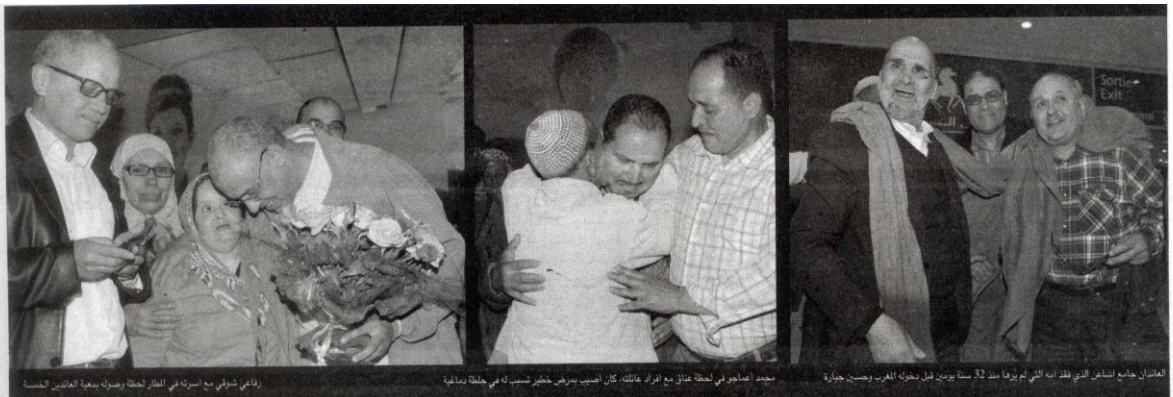

العائدان جامع إشاعن الذي فقد أمه التي لم يرها منذ 32 سنة يومين قبل دخوله المغرب وجسين جبارة — مجمد أعماجو في لحظة عناق مع أفراد عائلته، كان أصيب بمرض خطير تسبب له في جلطة دماغية — رفاعي شوقي مع أسرته في المطار لحظة وصوله بمعية العائدين الخمسة

يعود ملف الشبيبة الإسلامية إلى الواجهة مجدداً، بدخول ستة أعضاء منتمين إليها إلى المغرب قبل حوالي أسبوع، بعد أزيد من ثلاثين سنة قضوها في المنفى في دول أوربية، فروا إليها وعاشوا فيها طيلة هذه المدة، بعيداً عن أحضان وطنهم وعائلاتهم التي أخبرتهم أنهم موضوع مذكرات بحث صدرت في حقهم، بعد عمليات البحث عنهم التي باشرتها عناصر الأمن، عقب توقيف جماعة منتمية إلى الشبيبة الإسلامية سنة 1985 معروفة بـ "حكيمي بلقاسم ومن معه".

عودة الأعضاء الستة السابقين في جماعة عبد الكريم مطيع، تأتي بعدما سقطت قضاياهم بالتقادم الجنائي، بعد مضي أزيد من 15 سنة، وهو المخرج القانوني الذي عثرت عليه وزارة العدل والحريات لتسوية وضعية كل المنفيين السياسيين الإسلاميين، بمن فيهم رئيسهم مطيع، على الرغم من أن مراقبين كثرا يرون أن هذه التسوية جاءت متأخرة جداً، مقارنة مع التسوية التي حظي بها ملف اليساريين، الذي تم طيه بشكل نهائي قبل قرابة عقد ونصف من الزمن. ما جعل النقاش يفتح مجدداً حول ماهية هذا الطي الذي يعتبره البعض "فجائيا"، ويبعث من جديد ملف اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بنجلون المرتبط بـ "الشبيبة الإسلامية"، فيما آخرون يرون في العودة تحديات تواجه حزب العدالة والتنمية، الذي بدأ جل قياديه مسارهم السياسي في الشبيبة الإسلامية التي تتلمذوا فيها على يد شيخهم عبد الكريم مطيع، قبل أن ينقلبوا عليه ويزيغوا عن المسار الذي رسمه لهم، ويقرروا تأسيس الجماعة الإسلامية، ومن جماعة الإصلاح والتجديد، التي أصبحت اليوم جماعة الإصلاح والتوحيد، والتي تعد الذراع الدعوية للحزب الذي خرج من رحمها، بعد اندماج التلاميذ في حزب الحركة الدستورية الديمقراطية..

في هذا الملف، تعود "المشعل" ثلاثين سنة إلى الوراء، لتركب الأحداث التي حملت العائدين الستة ورمت بهم إلى المنفى، وتسبر أغوار أزيد من ثلاثين سنة مضت من حياتهم بعيداً عن أرض الوطن، بعد الاشتباه في تورطهم في أحداث سياسية عرفتها المملكة في سنوات الثمانينيات، وتورد على لسانهم، وعلى لسان متتبعين عاصروا الفترة، مختلف القراءات التي قد تنتج عن عودة رفاق مطيع إلى المغرب وسيناريوهات تشكيل خريطة سياسية إسلامية في المغرب الحديث.

كريم أمزيان

من هم المنفيون الستة العائدون؟

ولد الحبيب يسجد في باحة المطار حمدا لله لحظة دخوله المغرب

قادة الشبيبة الإسلامية السابقون، المنفيون العائدون يوم 26 أبريل الماضي؛ هم مجموعة من المبحوث عنهم سابقا، الذين سبق وأن راجت أسماؤهم لدى الدوائر الأمنية سنوات الثمانينيات، خصوصا في فترة محاكمة 1985 المعروفة بـ "محاكمة حكيمي بلقاسم ومن معه"، التي صدر فيها 14 حكما بالإعدام حضوريا وغيابيا.

العائدون الستة هم: ستين جبارة وجامع اشاعن وعبد المجيد حليمي وشوقي رفاعي ومحمد اعماجو، رافقهم أثناء دخولهم المغرب القيادي السابق في الشبيبة الإسلامية المسمى ولد الحبيب، الذي سبق أن عاد إلى البلاد السنة الماضية بعد تجهيز ملف عودته، وتصفية التركة القضائية الثقيلة في حقه من أحكام الإعدام ومذكرات البحث الصادرة في حقه، عكس العائدين أخيرا، والذين لم يكونوا موضوع أحكام غيابية أو متابعات أو اتهامات، لكنهم كانوا ضمن عشرات ممن ذكرت أسماؤهم خلال التحريات الأمنية التي ارتبطت بمحاكمات الإسلاميين، إذ كانوا يخالطون في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات العناصر المتورطة والمتهمة، وأخبروا من قبل عائلاتهم، بأن الشرطة تبحث عنهم في منازلهم، فكان أن احتاطوا من الدخول إلى المغرب طيلة هذه المدة التي بلغت أزيد من 30 سنة. هذه الفئة؛ هي جزء فقط من فئة عريضة من محكومين غيابيا بالإعدام والمؤبد والسجن، خلال محاكمة 1984 و1985 خاصة، بمن فيهم المنتمون إلى الشبيبة الإسلامية، إضافة إلى مبحوث عنهم بمقتضى مذكرات بحث وطنية.

كان من المفروض أن يستفيد هؤلاء من المصالحة، وطي صفحة الماضي سنة 1994 التي استفاد منها كثيرون، غير أنه لم يصدر منذ ذلك الحين أي قرار يرفع عنهم هذه المذكرات أو يلغي الأحكام، فبقيت هذه الفئة تنتظر. إذ يشير مقربون منهم أنه لم يحاور بشأنهم من أجل عودتهم أحد، مضيفين أنه حتى الاتحادي الفقيه البصري، الذي كان هو زعيم المنفيين السياسيين آنذاك، ولا عبد الرحمان اليوسفي، الذي كان هو المتفاوض على دخول مرحلة جديدة في البلاد أفضت إلى تشكيل حكومة التناوب، لم ينبسا ببنت شفة بخصوص ملفهم. غير أن السبب يرجعه اتحاديون في حديث مع "المشعل"، إلى ارتباط ملف منفيي ومعتقلي الشبيبة الإسلامية باغتيال الشهيد عمر بنجلون سنة 1975، فانشغل الجميع بالحالات المتعلقة باليسار، إذ عادوا جميعاً من الخارج وخرجوا من السجون، إلا أن الإسلاميين استفادوا من العفو بنسبة 80 في المائة فقط سنة 1994، لأنه لم يفرج عن مجموعة محاكمة 1985 ولم يستفيدوا كذلك من العفو الملكي الشامل إلا سنة 1998، لكن احتفظ باثنين محكومين بالإعدام، هما حكيمي بلقاسم ومصطفى عقيل اللذين تم الإفراج عنهما عام 2004.

ومنذ 1994 والمعتقلون السياسيون المفرج عنهم يرفعون نداءاتهم ومطالبهم من أجل الهدف نفسه، بالإفراج عن جميع المعتقلين وفتح الأبواب أمام المنفيين للدخول إلى أحضان الوطن، رافعين شعار "إن الوطن غفور رحيم"، لكن القضية بقيت مفتوحة ولم يغلق الملف بصورة كاملة.. ومع تولي الملك محمد السادس الحكم، اعتقد الإسلاميون أن ملفاتهم تم طيها بشكل نهائي، فكان سنة 2000 أن دخل محمد بوصوف، أحد الأسماء الإسلامية المنفية اضطرارا المغرب لحضور جنازة والده، غير أنه فوجئ باعتقاله، وعقدت له محاكمة أسفرت عن الحكم عليه بالمؤبد، وهو الحدث الذي اعتبره كل المنفيين إغلاقا للباب أمامهم.

تأسست بعدها جمعية "التجمع من أجل كرامة الإنسان" التي يطلق عليها اختصارا "تمكين"، وكان على رأسها عدد من المعتقلين السياسيين الإسلاميين السابقين، الذين نشطوا من أجل الغاية نفسها، فتم الإفراج عن معتقلين سنة 2004 بعد إصدار عفو ملكي شامل استفاد منه حكيمي وعقيل وبوصوف وآخرون من المدانين في محاكمة 1994، لكن ملف المنفيين بقي مغلقا إلى أن تم طي جزء منه متعلق بمن أسقطت المتابعات عنهم بقوة "التقادم الجنائي"، لكن البعض ممن ترتبط أسماؤهم بقضية "أطلس أسني" التي تعود إلى سنة 1994، مازالوا متخوفين من الدخول، ولم يتأكدوا بعد من طي ملفاتهم.

عائد من المنفى

مجرد مجالسة واحد من المنفيين الإسلاميين العائدين الستة، تجعلك تسافر بعيدا، لتعيش أزمنة بعيدة، تسافر إليها عبر تقاسيم محياهم وتجاعيد وجوههم، تعكس معاناة ليست ككتلك التي قاساها معتقلو تازممارت ودرب مولاي الشريف وأكدز... فنبضات القلب التي تسارعت بمعانقة الوطن، تجعل قصص المنفى تتناسل في توليفة مأساوية، وأخرى تنسج بمداد القهر وسطوة الزمن الممتد دون نهاية في أرض الغربة، عاشوا فيها سنوات اقتصت من ريعان شبابهم عنوانها الم وقسوة وحرمان.. سرعان مازالت بمعانقة الأهل والأحباب..

رفاعي شوقي واحد من العائدين الذين تحدثت إليهم "المشعل" في مدينة "أبي جعد"، بعد عودته إلى عائلته التي انتظرته أزيد من ثلاثة عقود. ولد سنة 1963، وارتمى في أحضان الجماعة في سنوات شبابه، "فكان انتماؤه للشبيبة الإسلامية طبيعياً، كما كان عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة الحالي، وعدد من الأوجه التي تشكل المشهد السياسي الحالي"، يقول شوقي، الذي أضاف أن الأوضاع السياسية احتدمت فكان أن فر إلى أوربا بعدما علم أن اسمه يوجد ضمن المبحوث عنهم، في قضايا مرتبطة بملف الشبيبة الإسلامية منذ سنة 1984. وبعد وقت طويل من الفراق، دام 31 سنة، عاش خلالها معاناة كبيرة بسبب فراق الأهل والأحباب، على الرغم من أن وضعيته ورفاقه في الخارج جيدة، إذ اشتغل خبيرا في الكيمياء، فتزوج وله أبناء وعاش حياة مستقرة، لكن كان ينقصها لمّ شمل الأسرة ولقاء العائلة الذي تم بعد انتظار دام وقتا طويلا، بعد الخوف المتكرر من الدخول، والشك القائم، قبل أن يطمئنوا فدخلوا البلاد سالمين غانمين..

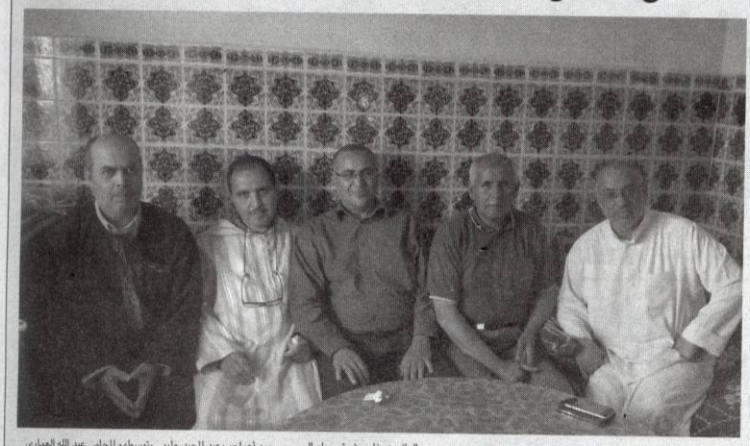

العائدون رفاعي شوقي وولد الحبيب ومحمد اعماجو وعبد المجيد حليمي بتوسطهم الحامي عبد الله العماري

صفحة الماضي تطوى مرتين!؟

استفاد اليسار على عهد الملك الراحل الحسن الثاني من مصالحة وطنية منذ سنة 1994، فتم طي صفحة عنوانها محاكمات واعتقالات يختزلها زمن "الجمر والرصاص"، بعد دفاع مستميت من لدن رجالاته.. حاوروا الدولة في بداية التسعينيات، وكان أن نجحوا في إغلاق صفحة ماضيهم، فدخل رموزه المنفيون، وأفرج عن قياديه، وكان أن قاد حكومة التناوب التوافقي، قبل أن يُعلن تأسيس مؤسسات حقوقية أعادت لهم الاعتبار ولزمانهم، فكان أن استفادوا من جبر الضرر.. غير أن الإسلاميين يرون أنهم كانوا في الهامش، وتم استثناؤهم بعدما لم يجدوا من يفاوض من أجلهم، فظلوا على حالهم، يستفيدون من عفو ملكي من حين لآخر إلى أن خرجت آخر دفعة سنة 2004، لكن ملفات عدد منهم مازالت عالقة حتى اليوم، على الرغم من أنها تعود إلى سنوات السبعينيات. وحتى أحداث عملية أسني التي هزت أرجاء المملكة صيف عام 1994، بعد إطلاق النار على سياح أجانب بفندق أطلس أسني في مراكش، والاشتباه في تورط منتمين للشبيبة الإسلامية، ساهم في صرف النظر كليا عن إسلاميي المنفى، في عز مخاض المصالحة الوطنية، وهو ما يعتبره عدد منهم مؤامرة واضحة على السلم السياسي المغربي، على الرغم من المساعي التي كان يبذلها آنذاك عبد الرزاق أفيلال، القيادي في حزب الاستقلال، وأحمد العسكي القيادي في حزب التجمع الوطني للأحرار، بتنسيق مع إدريس البصري وزير الداخلية، وأحمد رضا اكديرة المستشار الملكي حينها، بحسب ما قاله عبد الله العماري المعتقل السياسي الإسلامي السابق ودفاع العائدين الستة، في حوار مع "المشعل"، والذي أضاف أن القياديين كانا من المدافعين عن الإفراج عنهم، وإدراج أسمائهم في لوائح العفو العام المرتقب آنذاك، فضلا عن جهود الدكتور عبد الكريم الخطيب التي كان يبذلها لدى الملك الراحل.

عودة الأعضاء الستة جاءت بعد إعلان مصطفى الرميد وزير العدل والحريات المخرج القانوني، عن طريق تقادم الدعوى العمومية وسقوط العقوبات عن طريق تقادم الأحكام. إذ كان أن باشر العودة بسلام سنة 2013 كل من محمد حكيمي المحكوم غيابيا بالإعدام، بعدما استطاع تسلل جواز سفره من القنصلية المغربية بأوسلو، ولخضر بكير المحكوم غيابيا بالمؤبد بعد قضائه أكثر من 28 سنة بالمنفى في ليبيا، وعاد سنة 2014 ولد الحبيب المحكوم هو الآخر غيابيا بالإعدام مرتين، وقبلهما تمكن كل من رشيد شرايبي وفوزي عبد الكريم من مجموعة 71 من العودة إلى أرض الوطن. فأصبح واضحا وثابتا أن الالتزام الحكومي بتصفية هذه الملفات على هذا النحو يكتسي مصداقية سياسية وقانونية. غير أن الشبيبة الإسلامية والشيخ عبد الكريم مطيع، أبدت موقفا مغايرا رافضا لهذا الحل، موردة أن الحل المناسب هو حوار سياسي يضمن الاعتبار السياسي والإنساني للعودة إلى الوطن، بصدور عفو ملكي. لكن إدريس الكنبوري، الباحث في الجماعات الإسلامية والشأن الديني، يرى أن "الحديث اليوم عن مصالحة جديدة مع طرف سياسي آخر سوف يعتبر تشكيكا في كل ما تم إنجازه في الماضي"، مما يعني أن مصالحة واحدة تمت وانتهى الأمر، معترفا أن ملف الإسلاميين "لحقه الكثير من الإجحاف"، لأن أفراد هذه الحركة وزعيمها لم يستفيدوا بحسبه من المبادرات السابقة التي أطلقتها الدولة في إطار طي صفحة الماضي.

قرار وزارة العدل يراه الكنبوري بمثابة حل وسط يرضي الدولة، لأن إعطاء الملف بعدا سياسيا قد يعني اعترافا متأخرا للدولة بحركة الشبيبة التي كانت جمعية محظورة، وهو ما لا تريده الدولة، مما يعني بحسبه أن "العودة تكتسي طبيعة قانونية لا سياسية".

هل تعود قضية اغتيال عمر بنجلون إلى الواجهة؟

صورة تؤرخ للحظة اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بنجلون

ارتبطت قضية اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بنجلون سنة 1975 بالشبيبة الإسلامية، وقد يكون من تداعيات طي ملفها نهائيا، خروج قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى العلن من أجل معارضة هذه "المصالحة"، التي قد يكون لهم فيها رأي آخر، لارتباطها بحدث سياسي تاريخي كتب عنوانه بدماء "عمر بنجلون". غير أن محمد البازغي قال في تصريح لـ "المشعل": "إن دخول هؤلاء المغرب، ليس له ارتباط بالملف المذكور، وحتى إسقاط التهم والمتابعات عنهم بالتقادم، يمن فيهم زعيمهم عبد الكريم مطيع، غير أن دخول هذا الأخير المغرب هو الذي من شأنه أن يثير عددا من التساؤلات". وكان مطيع اتهم أطرافا لم يشر إليها بعرقلة عودته، ويحتمل أنه كان يشير إلى أطراف داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو حزب العدالة والتنمية أو هما معا، كما أورد إدريس الكنبوري في حديثه مع "المشعل"، مضيفا "أن مطيع مازال حتى اليوم، لم يدل بروايته في أحداث 1975 التي اغتيل فيها عمر بنجلون".

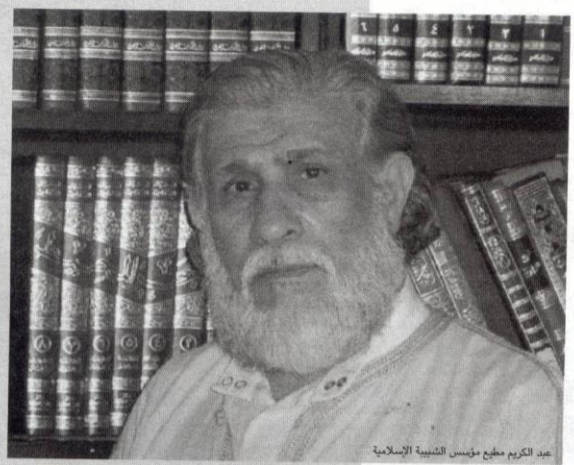

عبد الكريم مطيع مؤسس الشبيبة الإسلامية

تحديات جديدة لـ "البيجيدي"

قياديو حزب العدالة والتنمية في الثمانينيات

الانفراج الذي عرفه ملف الشبيبة الإسلامية، على الرغم من أنه جاء متأخرا، كما يؤكد عبد الله العماري المحامي والمعتقل السياسي الإسلامي السابق، من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على التشكيلة السياسية الحالية، وسيكون له دور في المسرح السياسي في المقبل من الأيام، وينافس حزب العدالة والتنمية الحزب الإسلامي الأول في المغرب، وبعده حزب النهضة والفضيلة، الذي أسسه عدد من المعتقلين السابقين. وقد رحب محمد خليدي أمينه العام في تصريح لـ "المشعل" بالعائدين وفتح الأبواب أمامهم، مما قد يهدد شعبية "البيجيدي" ومصداقيته، الذي لم يكن قياديوه في استقبال العائدين في المطار، على الرغم من أن معظمهم كانوا في الأمس القريب تلاميذ مطيع، الذي لم يخف رغبته في العودة إلى الحياة السياسية بعد الرسائل التي بعثها إلى ابن كيران وعدد من الأسماء في حزب النهضة والفضيلة، الذين اتهمهم بأنهم "باعوا الماتش"، وانصهروا في الحياة السياسية، ناسين ماضيهم الذي بدؤوه في الشبيبة الإسلامية، حتى إن أغلبهم جرب الاعتقال بدايّة الثمانينيات. لكن مراقبين يرون أن هذا التحدي صعب أمام مطيع ورفاقه، منهم الكبوري الذي قال: "إن مرحلة مابعد الربيع العربي وتولي الإسلاميين السلطة قلص من الاهتمام بالإسلاميين كمشروع إيديولوجي يراهن عليه"، وهو ما جعله يستنتج أن أي صراع أو خلاف بين الحركة وحزب العدالة والتنمية في حال العودة الجماعية قد لا يشكل تأثيرا على اهتمامات الجيل الحالي، لأنه في كل الأحوال يدخل في إطار صراعات الماضي. ويبقى الترخيص لهذه الجماعة للاشتغال مجددا تهديدا تنظيميا لحزب العدالة والتنمية، أما انضمام أعضائها العائدين لحزب النهضة والفضيلة فلا يشكل أدنى تحدي لابن كيران، لأن الحزبين في رأي العماري "فرعان من شجرة واحدة"، والدليل على ذلك بحسبه "مباشرة حزب النهضة والفضيلة معالجة قضية المنفيين من باب التوعية والنضال والمطالبة بعودتهم، وبعده حزب العدالة والتنمية في البحث عن الحل وحسم الملف من موقعه في قيادة الحكومة، بواسطة جهود مصطفى الرميد وزير العدل والحريات"، مما يعني أن إخوان ابن كيران واعون بأن الملف تركة صفوها، ولا تشكل لهم أي تحد مستقبلي، بغض النظر عن رسائل مطيع النارية التي ما ينفك يرسلها لابن كيران من حين لآخر.

إعطاء الملف بعداً سياسياً اعتراف متأخر بحركة الشبيبة وهو ما لا تريده الدولة

إدريس الكنبوري

ما قراءتكم لعودة ستة أعضاء منتمين لـ "الشبيبة الإسلامية" إلى المغرب، بعد إسقاط المتابعة عنهم بالتقادم، بمن فيهم عبد الكريم مطيع؟

عودتهم بمثابة تفعيل القرار الذي اتخذته الحكومة قبل عامين، بإسقاط المتابعة في حق من تجاوزت الدعاوى الجنائية ضدهم 15 سنة، من الذين يعيشون في المنفى، إذ كان مصطفى الرميد وزير العدل والحريات أعلن في البرلمان أن جميع أحكام المنفيين أصبحت ملغاة، ولذلك يمكن القول: "إن هذه العودة تكتسي طبيعة قانونية لا سياسية".

ويبدو أن المغرب لا يريد إعطاء القضية بعداً سياسياً كما حصل في التسعينيات من القرن الماضي، عندما دخل عدد من اليساريين المنفيين إلى المغرب في إطار العفو العام الذي أعلنته الدولة في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وقتها كان يمكن لأعضاء الشبيبة الإسلامية وزعيمها الشيخ عبد الكريم مطيع الاستفادة من هذا العفو، لكن ملف الحركة استثني من المعالجة، وقد اتهم مطيع أطرافا لم يشر إليها بعرقلة عودته، ويحتمل أنه كان يشير إلى أطراف داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو حزب العدالة والتنمية أو هما معا، على اعتبار أن مطيع مازال حتى اليوم، لم يدل بروايته في أحداث 1975 التي اغتيل فيها عمر بنجلون.

هل تعد عودة هؤلاء على عهد تولي حزب العدالة والتنمية قيادة الحكومة المغربية، صدفة أم خطة مدروسة؟

لا يمكن أن تكون هناك صدفة في مثل هذه القضايا، أما أن تكون خطة مدروسة فهي قد تبدو كذلك، بالعودة إلى القرار الذي اتخذته الحكومة، باعتبار وزارة العدل والحريات الأحكام ضد المنفيين متقادمة، ومن ثمة فتح باب العودة أمام من يريد ذلك منهم. فلا شك أن ملف حركة الشبيبة الإسلامية هو الملف الوحيد الذي بقي من عهد ما يسمى بـ"سنوات الرصاص"، وهو ملف لحقه الكثير من الإجحاف، لأن أفراد هذه الحركة وزعيمها لم يستفيدوا من المبادرات السابقة التي أطلقتها الدولة في إطار طي صفحة الماضي، ولذلك جاء قرار وزارة العدل والحريات بمثابة حل وسط يرضي الدولة، لأن ذلك القرار جعل اختيار العودة فرديا بالنسبة لأفراد الحركة، بمن فيهم زعيمها مطيع. وهو ما يفرغ تلك العودة من أي بعد سياسي يمكن للحركة أن تستفيد منه، وهذا نفس ما حصل أيضا مع اليسار في التسعينات، فقد تمت معالجة الملف على أساس فردي. كما أن إعطاء الملف بعدا سياسيا قد يعني اعترافا متأخرا للدولة بحركة الشبيبة، التي كانت جمعية محظورة، وهو ما لا تريده الدولة.

هل ستسير الدولة تجاه "المصالحة" معهم، كما جرى مع يساريين وإنصافهم؟

يجب أن نقول إن المصالحة مع اليسار في السنوات الماضية كانت تندرج ضمن سياق تحول سياسي عاشه المغرب، وكانت الدولة تريد إحداث انعطاف في سياستها، من خلال اللجوء إلى تلميع صورتها عبر العفو العام عن اليساريين المنفيين، وفتح الباب أمام عودة رموز يسارية لها وزن تاريخي، وفي تلك الفترة كانت الدولة تشعر بأن هناك أزمة واستحقاقات دولية، وقد قادت تلك المبادرة إلى تشكيل حكومة التناوب التوافقي كما يعرف الجميع، للتنفيس عن الاحتقان الشعبي. لكن السياق اليوم مختلف، والدولة تشعر بأنها أكثر قوة من السابق، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي التي أدت إلى إشراك الإسلاميين في التسيير الحكومي. زد على ذلك الخطاب الرسمي الذي يقول إن صفحة الماضي طويت قبل سنوات، من خلال ما قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة، التي عوضت عددا من المتضررين وأصدرت توصيات وانتهى الأمر. والحديث اليوم عن مصالحة جديدة مع طرف سياسي آخر سوف يعتبر تشكيكا في كل ما تم إنجازه في الماضي.

> **الحديث اليوم عن مصالحة جديدة مع طرف سياسي آخر سوف يعتبر تشكيكاً في كل ما تم إنجازه في الماضي**

الن تشكل عودة قادة تنظيم عبد الكريم مطيع تحديا لحزب العدالة والتنمية، خصوصا أن عبد الإله بن كيران كان تلميذه؟

لا أعتقد أن عودة الشيخ مطيع ستشكل تحدياً من أي نوع لحزب العدالة والتنمية، فلا ينبغي أن ننسى أن الظروف السياسية والثقافية تختلف اليوم كثيراً عن سنوات السبعينيات والثمانينيات. فالجيل الحالي من الشباب المغربي لا يعرف الشيء الكثير عن هذا الماضي، ولا يعرف خلفيات تلك الأحداث ولا الرموز السياسية أو الفكرية لتلك المرحلة، وهو غير معني بالخلافات القديمة وتفاصيلها، كما أن مرحلة ما بعد الربيع العربي وتولي الإسلاميين السلطة في المغرب قلص من الاهتمام بالإسلاميين كمشروع إيديولوجي، إذ أصبح الاهتمام منصباً على الحياة اليومية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك لا أعتقد أن أي صراع أو خلاف بين الحركة وحزب العدالة والتنمية في حال العودة الجماعية قد يشكل تأثيراً على اهتمامات الجيل الحالي، لأنه في كل الأحوال يدخل في إطار صراعات الماضي.

لقد تكلم الشيخ مطيع خلال السنوات الأخيرة كثيراً حول بعض الجزئيات التي تتعلق بهذه المرحلة، وتبادل الطرفان بعض الانتقادات والاتهامات، وعليه فليس هناك أي جديد يمكن أن تحمله هذه العودة.. يبقى الشق الآخر المتعلق بالترخيص القانوني للحركة مثلاً في حال عودة الشيخ مطيع ورغبته في تأسيس تنظيم سياسي، وفي هذه الحالة من الممكن أن يلتحق بعض أبناء الشبيبة القدامى بهذا التنظيم، وهذا قد يكون له تأثير تنظيمي على حزب العدالة والتنمية، كما أنه قد يمس بشعبيته بعض الشيء، وهذا كله يتوقف على الترخيص القانوني من قبل الدولة، وعلى المشروع الذي سيتحدث باسمه التنظيم الجديد، إذا حصل ذلك طبعاً.

بعث عبد الكريم مطيع رسائل عدة إلى رئيس الحكومة، مبدياً رغبته في العودة للحياة السياسية، هل سيتحقق له ذلك؟

سبق لعبد الكريم مطيع أن نفى في بيان له في السنة الماضية أخباراً من هذا النوع، وقال إنه لم يراسل أحدا ولم يكلف أحداً بمتابعة قضيته من أجل تسهيل عودته إلى المغرب، ولا أعتقد أن مطيع يوجه رسائل إلى رئيس الحكومة بهذا الخصوص لأنه يعرف أن قضية الشبيبة تتجاوز الحكومات، فاللف لا يمكن أن يعالج على مستوى الحكومة بل على مستوى الدولة، كما جرى بالنسبة لليسار نفسه في التسعينيات. أما في ما يتعلق برغبته في العودة إلى الحياة السياسية، فهذا مفهوم من خلال مطالبه التي يصر عليها، فهو يؤكد في بياناته ومواقفه أن قضيته وقضية أعضاء حركته قضية سياسية لا شخصية، مما يعني أنه يريد الحوار مع الدولة باعتباره مثل حركة سياسية، مما يترتب عنه الاعتراف بهذه الحركة، كما أنه يعتبر قضيته وقضية أعضاء حركته ليست قضية قضائية، وهذا يعني أنه يرفض القرار الحكومي بإسقاط المتابعة في حق المنفيين الذين تجاوزت ملفاتهم 15 سنة، لأنه يدرك أن هذا القرار يسعى إلى إفراغ قضيته من محتواها السياسي.

باحث في الجماعات الإسلامية والشأن الديني

عبد الله العماري

سيطوى ملف المنفيين الإسلاميين نهائياً بإيجاد حل لأسماء مرتبطة بأحداث قضية "أطلس أسني"

◄ ألا ترى أن عودة بعض أعضاء "الشبيبة الإسلامية" إلى المغرب بعد إسقاط المتابعة عنهم بالتقادم، جاءت متأخرة ؟

بالفعل تأخرت هذه العودة، فالعائدون الستة الذين أنهوا حياة المنفى الاضطراري بفرنسا، منهم من لم تطأ قدماه تراب المغرب منذ أكثر من 30 سنة، ولم يكونوا موضوع متابعات أو أحكام غيابية، ولكنهم كانوا موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني فقط، والسبب أنهم كانوا من رفاق بعض من شملتهم محاكمة سنة 1985، في القضية المعروفة بقضية المجموعة 26 (قضية حكيمي بلقاسم ومن معه) التي حطمت رقما قياسيا في أحكام الإعدام،(14 حكما)، من أجل تهم منها المس بأمن الدولة. فخلال سنوات الثمانينيات، كان الإسلاميون موضوع محاكمات خطيرة، صدرت في حقهم أحكام خيالية منها الإعدام والمؤبد، فأصبح عشرات الأشخاص ضحايا هذه المحاكمات الجائرة، منهم المحكومون غيابيا، ومنهم المبحوث عنهم والمطاردون أمنيا. وفي صيف 1994، أصدر الملك الراحل الحسن الثاني عفوا عاما شاملا عن المعتقلين السياسيين، من إسلاميين ويساريين، فتم الإفراج بموجبها عن كل اليساريين، لكن لم يفرج عن كل الإسلاميين، وفتح الباب أمام عودة المنفيين السياسيين من قدماء الاتحاديين وكذا اليساريين، باستثناء الزعيم اليساري أبراهام السرفاتي، في حين بقي الباب موصدا في وجه المنفيين الإسلاميين.

◄ ولماذا بقي الباب موصدا في وجه إسلاميي المنفى؟

المفاوضات التي كانت تجرى في بداية التسعينيات من أجل المصالحة الوطنية، بين الحكم من جهة وزعماء اليسار والزعماء الاتحاديين من جهة أخرى، وتحديدا، الفقيه البصري في الخارج وعبد الرحمان اليوسفي في الداخل، والتي انصبت في جزئها الرئيسي على إصدار عفو عام على المعتقلين السياسيين وعلى المنفيين، لم تدرج قضية إسلاميي المنفى، بسبب الحرج الذي كانت تشكله قضية اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بنجلون، واتهام الاتحاديين الشبيبة الإسلامية وزعيمها عبد الكريم مطيع بالضلوع في ارتكابها، وأيضا لأنه لم يكن هناك مخاطب إسلامي يفاوض على ذلك.. مع التأكيد أنه في الوقت الذي كان يعود فيه المنفيون السياسيون إلى البلاد، وقعت أحداث مفاجئة وغريبة عن السياق السياسي العام، فقد استدرج بعض الشباب الإسلامي من حديثي السن من أبناء الجالية المغربية في الخارج في هذه المغامرة الخطيرة، وزج بهم في السجن بسبب الاشتباه في تورطهم في ارتكاب أعمال اعتداءات مسلحة في المغرب، أو ما عرف بـ "أحداث أطلس أسني"، خلال صيف 1994، والمصالحة الوطنية آنذاك في عز مخاضها، فكانت مؤامرة واضحة على السلم السياسي المغربي، فتم صرف النظر كليا عن إسلاميي المنفى. وبخصوص المعتقلين السياسيين الإسلاميين، فقد كان المدافعون عن الإفراج عنهم في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإدراج أسمائهم في لوائح العفو العام المرتقب آنذاك، هما عبد الرزاق أفيلال، القيادي في حزب الاستقلال، وأحمد العسكري القيادي في حزب التجمع الوطني للأحرار، في تنسيق مع إدريس البصري وزير الداخلية، وأحمد رضا اكديرة المستشار الملكي حينها، دون أن ننسى المساعي الحثيثة التي كان يبذلها الدكتور عبد الكريم الخطيب لدى الملك، بصفته الضامن للإسلاميين بالمغرب. وقد كان الحسن الثاني بعث كلا من أفيلال والعسكري رفقة لجنة خاصة لزيارة المعتقلين الإسلاميين داخل سجن "عكاشة" وعقد جلسة حوار معهم، وقد عشت الحدث، إذ كنت رهن الاعتقال آنذاك، فأنسوا منا حوارا راقيا عبروا من خلاله عن إعجابهم بنا وتقديرهم مستوى الوعي والتطور الذي طبع مواقف المعتقلين الإسلاميين من القضايا السياسية في البلاد، وقالوا لنا: "إن مكانكم كنخبة سياسية ليس في السجن، وإنما سينتقل إلى الملك الحسن الثاني بأمانة أنطباعنا، خصوصا أننا حاورنا سياسيين من الطراز الرفيع، ذوو مستوى راقي في الحوار والأدب".

◄ وبعد صدور العفو الشامل سنة 1994، من تولى الدفاع عن قضايا الإسلاميين المحكومين والمنفيين؟

بعد الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين السياسيين من مجموعة 71، وكنت واحدا منهم، بعدما قضيت عشر سنوات من الاعتقال، شكلنا لجانا للدفاع عن

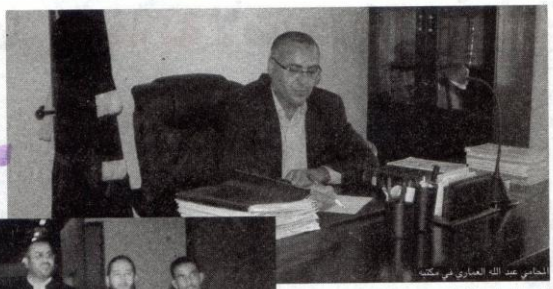
المحامي عبد الله العماري في مكتبه

المحامي عبد الله العماري بمستشفى محاماة إخوان في ملف إحدى المحاكم المغربية

باقي المعتقلين الإسلاميين وطالبنا بعودة المنفيين، فأبلغنا نداءاتنا للجهات الرسمية في البلاد والمنتظم الحقوقي داخل الوطن وخارجه، وأسفرت هذه الحصيلة التضامنية من التحركات، عن الإفراج عن باقي المعتقلين الإسلاميين بالعفو الشامل سنة 1998، ما عدا حكيمي بلقاسم ومصطفى عقيل المحكومين سابقا بالإعدام في محاكمة 1985، وخلال سنة 2000 أسسنا نحن مجموعة من المعتقلين الإسلاميين جمعية حقوقية سميناها "التجمع من أجل كرامة الإنسان" (تمكين)، وكان نشاطنا منصبا حول الطي النهائي لصفحة الماضي، وأن تشمل المصالحة الوطنية التي بموجبها تم تنصيب حكومة التناوب التوافقي، التي قادها عبد الرحمان اليوسفي، عودة الإسلاميين المنفيين. وفي سنة 2004، وبمناسبة التنصيب الملكي لهيئة الإنصاف والمصالحة أفرج بموجب عفو ملكي عمن تبقى من المعتقلين الإسلاميين، بمن فيهم المعتقلين في قضية الزعيم الاتحادي عمر بن جلون، وأفرج كذلك عن معتقلي 1994 معتقلي قضية حسن أغيري، ولكن بقيت قضية المنفيين الإسلاميين من القضايا العالقة. وعندما تأسس حزب النهضة والفضيلة ذو التوجه الإسلامي سنة 2005، انضممنا إلى قيادة الحزب، واشتغلنا على المطالبة بالطي النهائي لصفحة الماضي، وعودة المنفيين الإسلاميين، ومن بينهم عبد الكريم مطيع، وبعد مجيء حكومة عبد الإله بن كيران، تم تحريك المطلب مجددا سياسيا وإعلاميا، فتجاوب حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة مع هذه المطالب، وحسمت الحكومة الموضوع بإعلان مصطفى الرميد وزير العدل والحريات في غشت 2012، في جواب بمجلس النواب عن سؤال فريق حزب العدالة والتنمية بإلغاء كل المتابعات والأحكام والملاحقات وسقوط الدعوى العمومية بصدد هذه القضايا، بمقتضى "التقادم الجنائي"، فكان هذا هو المخرج القانوني والسياسي الملائم لحل مشكلة "منفيي الشبيبة الإسلامية وباقي الإسلاميين العالقين".

◄ هل أعلنت جهات ما رفضها هذا المخرج القانوني؟

بعد إعلان مصطفى الرميد وزير العدل والحريات المخرج القانوني للعودة عن طريق تقادم الدعوى العمومية وسقوط العقوبات عن طريق تقادم الأحكام، باشر العودة بسلام محمد حكيمي المحكوم غيابيا بالإعدام ولخضر بكير المحكوم غيابيا بالمؤبد سنة 2013، وعاد سنة 2014 ولد الحبيب المحكوم هو الآخر غيابيا بالإعدام مرتين، وأصبح واضحا وثابتا أن الالتزام الحكومي بتصفية هذه الملفات على هذا النحو يكتسي مصداقية سياسية وقانونية. وبناء عليه، تمت العودة الأخيرة للمنفيين الستة بسلام، ويستعد الآن منفيون آخرون للعودة، وهم في اتصال معي بمعية زميلي عبد السلام جمال الدين (صاحب أطول مرافعة في قضية الدفاع عن الشبيبة الإسلامية في قضية عمر بنجلون، دامت يوما وليلة أصدرها مطبع في كتاب "المؤامرة على الشبيبة الإسلامية" ونسبه إلى نفسه)، غير أن موقفا مغايرا بدا من الشبيبة الإسلامية والشيخ عبد الكريم مطيع، ينبني على أن الحل الأضمن والأليق هو الحل السياسي، عبر الحوار السياسي، الذي يضمن الاعتبار السياسي والإنساني للعودة إلى الوطن، من أجل أن تطوى صفحة الماضي كما لا يترك شائبة من الشوائب ولكي تضمن للمعنيين حقوقهم في الإنصاف وجبر الضرر، وهذا في الحقيقة لا يتأتى إلا بصدور عفو ملكي.

◄ هل سيشمل هذا المخرج القانوني مجموعات مرتبطة بمحاكمات 1994 و1995، واقصد محاكمة "أطلس أسني"، والمبحوث عنهم في قضية حسن أغيري المجموعة المتهمة بضلوعها في ربط علاقة مع جبهة الإنقاذ وإدخال السلاح من الجزائر؟

بالفعل، قدمنا ملفات بخصوص هذه الفئة العالقة التي تنتظر خارج الحدود، إذ منهم من كان موضوع استجواب قاضي التحقيق الفرنسي في باريس سنة 1994، ويتعلق الأمر بعبد اللطيف الإدريسي، الذي استفاد من إخلاء سبيله لعدم ثبوت ضلوعه في أحداث قضية "أطلس أسني"، بعدما حوكم بالمؤبد في قضية مجموعة 71 في سنة 1984، ويعتبر هو الآخر مستفيدا من آثار تصفية الملف بالتقادم، كما أن هناك آخرين حوكموا تبعا لهذه القضية بفرنسا وقضوا عقوباتهم هناك، وانتهت أحكامهم بحيازة قوة الشيء المقضي به، ولا يجوز أن يعاقبوا مرتين على الفعل نفسه، وفق مقتضى قانون المسطرة الجنائية المغربي، وبناء على مقتضيات القوانين الدولية المقارنة ذات الصلة. وفي السياق نفسه، سبق أن تقدما بملف صالح بوحسيس الذي قضى سنة ونصف من السجن في فرنسا، والأمر ما زال موكولا إلى وزير العدل والحريات وإلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإلى الجهات الولائية المعنية، وتتمنى أن يعجل المسؤولون المعنيون بمعالجة قريبة لهذه الملفات التي يغوص أصحابها في معاناة قاسية، ويكابدون مرارة الانتظار بعد حرمانهم من أحضان وطنهم وعائلاتهم، خاصة وأن الأحداث أصبحت في حكم التقادم، وقد صُفيت بانصرام عهد سابق وحلول عهد حديث تتمحي من خلال مؤسساته كل آثار سنوات الرصاص.

◄ ولماذا لم يجرؤ المنفيون الإسلاميون على العودة إلى بلادهم؟

وقعت صدمة كبيرة لكافة المنفيين الإسلاميين بعد دخول محمد بوصوف لحضور جنازة والده سنة 2000، فتم اعتقاله وحكم بالسجن المؤبد، وكان دفاعه آنذاك هو مصطفى الرميد وزير العدل والحريات حاليا، ما شكل حاجزا مانعا دون عودة المنفيين الإسلاميين، خوفا من أن يلقوا المصير نفسه.

◄ هل ستسير الدولة تجاه "مصالحة" معهم، كما جرى مع بساريين تمتّ "المصالحة معهم وإنصافهم"؟

من التداعيات المنطقية الموضوعية والقانونية، أن يستفيد هؤلاء الذين عانوا الاغتراب السياسي، من مثل ما استفاد منه الذين عانوا الاعتقال السياسي، فكلهم سواء في كونهم ضحايا محاكمات جائرة وقرارات عشوائية شكلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إذ لا تقل معاناة الغربة عن معاناة الاعتقال، فهي أضرت بمصالح وظروف عيش الفئتين معا، وفككت عرى العائلات وأذهبت حقوقا ومكتسبات وضيعت فرصا في الحياة. فمن العادل والمنصف والمحق، أن يتمتع هؤلاء بحقهم في جبر الأضرار التي عانوها، إنصافا لحقوقهم وأوضاعهم. وتبقى هذه وظيفة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وواجبه بضرورة الإلتفات إلى هذه الفئة التي عانت المرارات.

◄ انضمت مجموعة من الأسماء القيادية سابقا إلى "الشبيبة الإسلامية" إلى النهضة والفضيلة الحزب الإسلامي الثاني في المغرب، هل سيتم استقطاب هؤلاء أيضا؟

انضمت إلى حزب النهضة والفضيلة فعاليات إسلامية عدة سبق أن عاشت مرحلة تأسيس الشبيبة الإسلامية، وقيادة الجماعة الإسلامية، وعاشت معاناة الاعتقال السياسي، والآن هي في قيادة حزب النهضة والفضيلة، من بينهم الدكتور عبد العالي حارث المعتقل السياسي الإسلامي، والشيخ إبراهيم كمال المؤسس والمرشد الروحي لحركة الشبيبة الإسلامية، وهو نفسه المرشد الروحي لحزب النهضة والفضيلة. وبالفعل ما فتئ الحزب يدافع عن قضايا هؤلاء المنفيين في الغربة، فإنهم بدورهم لا يخفون تعاطفهم مع التجربة السياسية التي يخوضها الحزب، غير أنهم وبحكم ظروفهم وواقعهم وتجربتهم الطويلة، فهم يتعاطفون مع كل مكونات التجربة السياسية الإسلامية، ويرون أن يبقوا على مسافة من الاستقطابات، وهم مرتبطون روحيا ومعتزون بمؤسسات بلادهم وبالمسار الذي تقوده التوجهات الملكية من أجل رفعة البلاد ورقيها، ويقدرون كل مكونات الطيف السياسي والحقوقي.

◄ الن يشكل ذلك تحديا لحزب العدالة والتنمية الذي يوجد على رأسه قياديون كانوا في ما مضى تلاميذ عبد الكريم مطيع في "الشبيبة الإسلامية"؟

حزبا النهضة والفضيلة والعدالة والتنمية فرعان من شجرة واحدة، وهما معا صنوان متشابهان في الحقل السياسي الإسلامي، ومن ثم وبخصوص هذه القضية الإنسانية، فإن مرجعها لديهما معا هو التعاطي الإنساني لرفع المعاناة وتنفيس المحن والكرب على المواطنين المغاربة الذين سبقوا أن ارتبطوا بالحركة الإسلامية من قريب أو بعيد وأدوا أدوارهم خدمة لبلادهم، في اختيار الأقوم والأنجع والأصلح، والدليل على ذلك مباشرة حزب النهضة والفضيلة معالجة القضية من باب التوعية والنضال والمطالبة، وبعده حزب العدالة والتنمية في البحث عن الحل وحسم الملف من موقعه في قيادة الحكومة، وبواسطة الجهود المكثفة التي يبذلها وزير العدل في إقبار هذه الملفات بصورة نهائية وتحقيق طي صفحتها بشكل نهائي. والسياسة الحكومية في هذا الباب، ليست سوى تنفيذا أمينا للسياسة العليا للبلاد، التي تقوم على أساس القرارات الملكية، لطي صفحة الماضي وإشاعة روح المصالحة الوطنية، وتثبيت قواعد الإنصاف، ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

معتقل سياسي إسلامي سابق ومحامي الإسلاميين المنفيين

بـــــلاغ صحفي : الاتحاد التقدمي لنساء المغرب

نشرت بواسطة:إ م ش في في الواجهة

Share 0 57 أعجبني

في إطار اللقاءات التكوينية والتعبوية والتحسيسية الوطنية والجهوية التي ينظمها الاتحاد المغربي للشغل، استعدادا للانتخابات المهنية لسنة 2015 ،واعتبارا للضعف الذي لا زالت تعرفه تمثيلية النساء في مراكز المسؤولية وفي مختلف الهيآت التمثيلية،يعتزم الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل تنظيم ندوة وطنية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت شعار:"**تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي**"يوم السبت 09 ماي 2015 بمقر الاتحاد المغربي للشغل.

ويهدف هذا اللقاء الوطني الذي سيؤطره إلى جانب نخبة من القياديين النقابيين بالمنظمة،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،تسليط الضوء على كل الجوانب التقنية والتدبيرية والقانونية والحقوقية ومعالجتها من زاوية مقاربة النوع لفتح المجال أمام النساء النقابيات لتمثيلهن ضمن اللوائح المرشحة في كل القطاعات المهنية.

http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2045796

"لحبيب حاجي" يقلب الطاولة على والي أمن مدينة العيون

عادل قرموطي هبة بريس

أصدر السيد "لحبيب حاجي" رئيس الهيأة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بتطوان، بيانا شديد اللهجة، هاجم من خلاله السلطات المحلية والمنتخبة والقضائية لإقليم كلميم، واصفا رئيس الجماعة الحضرية لكلميم "عبد الوهاب بلفقيه" بأكبر ناهبي المال العام بالمغرب وبالمهرب للبنزين، حيث إتهم والي أمن العيون بالتواطئ معه، لأن نفوذ ولايته يمتد من كلميم إلى الداخلة، وأكد حاجي على أن نشاطات فرع جمعيته بالعيون، التي فضحت سلوكات والي الأمن المعادية لحقوق الإنسان، أدخلته في هستيريا محاربة فرع الجمعية بالعيون باستهداف رئيسها في حياته الشخصية والعملية ، واستهداف قوت يومه ، وتجنيد الشرطة لذلك ، وحرمانه من الوثائق ، والانتقام من زوجته، إلى غير ذلك من الخروقات التي يطول تفصيلها، آخرها اعتقاله تعسفيا داخل مركز الشرطة على إثر تعليقه للافتة على باب مقر الجمعية بالعيون، تطالب برحيل والي أمن العيون لعدم كفاءته وسلوكاته غير الحقوقية بعد حجزها ومصادرتها.

وأوضح لحبيب حاجي، أن هذا العداء الذي يكنه تحالف الفساد في المنطقة ما بين العيون وكلميم يجعل المغرب في كف عفريت، ويهدم كل مشاريعه التنموية في المنطقة التي تعضد مواقفه السياسية دوليا في المنطقة، مشيرا إلى أن ذلك قد أنتج، تحالفا ضد جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التي يوجد مقرها المركزي بمدينة تطوان، حيث تم استهداف فرعين ومحاربة تأسيس فروع أخرى.

حاجي أكد على أن فرع الجمعية بكلميم عقد جمعا عاما بتاريخ 10 أكتوبر 2014 وتم إيداع الملف القانوني لدى باشا المدينة الذي سلم وصلا أوليا لرئيس الفرع ، حيث الآن قد مرت أزيد من 60 يوما مما يجعل الفرع مؤسس بقوة القانون وفق المادة 5 من قانون تأسيس الجمعيات ، وأوضح أنه وأثناء البحث المجرى تبين أن والي الأمن قد أعطى تعليماته من أجل انجاز تقارير مزورة تفيد أن أعضاء مكتب الجمعية بكلميم لهم صلات بالبوليساريو أو منتمون للبوليساريو مما يشكلون معه تهديدا على النظام العام ، هذا التقرير المزور سينطلي على السيد وكيل الملك الذي أعطى مشورته للباشا التي تفيد عدم تسليم الوصل النهائي لفرع الجمعية بكلميم.

و أوضح حاجي من خلال بيانه أن هذا التقرير على علته لا يمنع حقوقيا تسليم الفرع وصلا نهائيا ، حيث لا يوجد في القانون ما يفيد ذلك ، وحيث أن السلطات بكلميم ترتكب جرما جنائيا يتمثل في التمييز بسبب الآراء السياسية حسب الفصل منطوق الفصل 431 . 1 و 431–2 من القانون الجنائي المغربي ، فضلا عن كونه خرقا حقوقيا سافرا يضع المغرب في الحرج دوليا لارتباطاته الدولية الحقوقية على مستوى الأجهزة الأممية والنصوص الحقوقية، مشيرا إلى أن والي أمن العيون ورئيس الجماعة الحضرية لكلميم يعتبران ثنائيا أساسيا في صنع هذا الخرق، واتحادهما في هذا الملف وباقي الملفات والعلاقات ، يجعلهما رأس حربة الفساد والخروقات ، يجب مساءلتهما وطردهما من المهمات التي يوجدان على رأسها.

وأعلن حاجي باسم الهيأة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، عن إدانتها الواضحة لهذين المسؤولين الذين عاثا فسادا دون حسيب ولا رقيب في منطقة حساسة وهما : (والي أمن العيون الحالي ، ورئيس الجماعة الحضرية لكلميم الحالي)، و للوصف الذي وصفته التقارير الأمنية والاستنتاجات البئيسة والمتخلفة في حق أعضاء الجمعية بوصفهم خطرا على النظام العام، معتبرة المشاركين في هذا الخرق هم الخطيرون على النظام العام والأمن والاستقرار وتشجيعهم الشباب على التعاطف مع البوليساريو بسد الأبواب على التعبير.

كما طالبت الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية تسجيل هذا الخرق السافر الذي مس العمل الحقوقي ، حيث استهداف النشاط الحقوقي ، مما يجعل منظمات الدفاع عن الحقوقيين معنية بهذا الملف ، وكذا كل المؤسسات الحقوقية الدولية والوطنية **وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

http://www.hibapress.com/details-43493.html

رقعة التنديد تتسع بالعيون بسبب "بيدوفيلي" عسكري اغتصب قاصرا

بدأت رقعة الاحتجاج والبيانات الحقوقية المنددة، تتوسع بالعيون، وسط الأقاليم الجنوبية، تنديدا بـ"بيدوفيلي" عسكري، اغتصب قاصرا، لتشمل الرقعة جمعيات حقوقية، مناصرة لجبهة "البوليساريو".

وخرج اليوم الأربعاء، نشطاء عن جمعية "الكوديسا" التي تترأسها، أمنتو حيدار، للتنديد بحادث الاغتصاب من طرف ضابط عسكري بالعيون، مطالبة السلطات القضائية بـ"معاقبة الجاني".

ولم تصمت أيضا، اللجنة الصحراوية للمرأة والطفل، عن الحادث، و خرجت هي الأخرى للتنديد بالحادث، مستثمرة الحادث للفت الانتباه لما قالت عنه "الأطفال ضحايا العنف المرتكب من طرف السلطات المغربية".

وتأتي هذه الخرجات لتشكيلات "البوليساريو" الحقوقية، أمام سكوت الجمعيات الحقوقية المغربية بالصحراء، **وعلى رأسها لجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون، التي سكتت عن الحادث.**

هذا وخرج العشرات من المواطنات والحقوقيين بالعيون، يوم الاثنين الماضي، للاحتجاج بحي "دويرات" وسط العيون، تنديدا لما قالوا عنه "ضلوع ضابط عسكري، في حادث اغتصاب قاصر".

وحسب تصريح الغالية، أم القاصر، للجريدة، فقد أخبرها ابنها، بحادث تعرضه للتحرش الجنسي من قبل ضابط عسكري، يقطن في الحي المجاور، في الوقت الذي كانت تشتغل فيه بحمام الحي".

وأوضحت، أنها سلمت شكاية قضائية للضابطة القضائية، ليتم إحالتها للنيابة العامة، من أجل النظر ضد المتهم، مطالبة بـ"رد الاعتبار لابنها القاصر".

وقد استمعت الضابطة القضائية، للمتهم والمشتكين والشهود، وتم إخضاع الضابط للإقامة الجبرية، داخل ثكنته العسكرية.

ويتولى المركز المغربي لحقوق الإنسان، فرع العيون، مهمة المؤازرة للمطالبة بالحق المدني.

ويشار إلى أن الطفل المغتصب "أ.ن"، من مواليد 2007 بالعيون، ويدرس بالصف الابتدائي.

http://sadasahara.com/news-national/7550.html

جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها" شعار الجامعات الشعبية لحقوق الانسان خلال شهر ماي الجاري بجهة بني ملال خريبكة

بني ملال/ 6 ماي 2015/ ومع/ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة خلال شهر ماي الجاري بدور الشباب التابعة لأقاليم هذه الجهة، الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها". وحسب بلاغ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، فإن هذه المبادرة، المنظمة أيام السبت 9، 16، 23، و30 ماي الجاري بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم هذه الجهة، تهدف إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض. وستقدم هذه الجامعات، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، **يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وأساتذة جامعيون، ونساء ورجال القانون (قضاة ومحامون)، وأساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة. وأضاف المصدر نفسه، أنه سيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان" و"المرجعية الدولية لحقوق الإنسان" و"الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، وذلك ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة، حيث من المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن. وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة، فضلا عن كونها تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2015/05/06/1612458-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9.html

تنظيم ندوة وطنية بالرباط حول " دورالإعلام في ملف الوحدة الترابية"

ينظم الملتقى العام للمنظمات الأهلية العربية والإفريقية (فرع المملكة المغربية) ورابطة الإبداع والتواصل العالمي بشراكة مع شبكة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لدعم الوحدة الترابية

ندوة وطنية حول موضوع دورا لإعلام في ملف الوحدة **الترابيةيوم السبت 23 ماي 2015 بفضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.**

الندوة، التي اختير لها شعارالثقافة والتنمية ودورهما في ملف الصحراء المغربية الواقع والآفاق المتوقعة ، تأتي في إطار البحث عن طرح موضوعي ومستمر للجوانب الإنسانية والأبعاد الحقوقية في ملف نزاع الصحراء المغربية المفتعل ولتنوير الرأي العام الدولي التشريعي والمؤسساتي والتوعوي بانخراط الفاعلين الرسميين والمعنيين المباشر ولإسماع الصوت الثالث الذي غيبته التقارير وغيبه الإعلام بحكم التركيز على ما هو رسمي.

وأفاد بلاغ للجهة المنظمة، توصلت " أش بريس" بنسخة منه، أن الملتقى يقترح سيفتح نقاشا جادا وصريحا مع كافة الفاعلين في المجال محليا ووطنيا ودوليا.

وأضاف المصدرذاته، أن أعضاء شبكة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لدعم الوحدة الترابية، يسعون إلى في محو الفكرة التي رسختها الرواية الإعلامية المستندة على رسوبات الفكر الاستشراقي والكولونيالي الاروبي في الصحراء والتقارير التي تحكمها الاديولويوجيات والحساسيات السياسية الي تلائم الوقائع والأحداث وفق إحداثيات المصالح في الصحراء ، مشيرا إلى أنه تمهيدا لخلق تاريخ مغاير ومختلف من حيث الحفظ والتلقين والكتابة وحتى الصياغة، ارتأ المنظمون نقل صورة مغايرة للصحراء مجالا وإنسانا وثقافة وفق المتاح والممكن الى الراي العام الاروبي والغربي عبر القنوات التواصلية الإعلامية، وتقريبها من المواطنين والفاعلين والمهتمين قصد توضيح الصورة لتكون جلية لدى كل من بإمكانية أن يدخل ضمن اهتماماته موضوع الصحراء كتاريخ أفرز واقعا تحكمه اكراهات وتعينه على الاستمرارية أمال وتطلعات، وترسم مستقبله آفاق وفرص تنتظر من يعرف استغلالها على أحسن وجه، لتجاوز عقبات الواقع سواء خلفتها السياسة أو أفرزها التدبير السيء للاختلاف .

وتابع البلاغ أن الندوة، التي سيشارك فيها نخبة متميزة من باحثين وخبراء، يناقشون محورين أساسيين هما : "مداخلات حول دور الإعلام والثقافة والموروث في تقريب وجهات النظر في ملف الوحدة الترابية" و" الحكم الذاتي من وجهة نظر ثقافية ، كيف يمكن استثمار الموروث المشترك لبناء مشروع تنموي متكامل بالصحراء".

http://www.achpress.com/?p=68675

حضور قوي للمغرب في حوار غليون حول حقوق الإنسان

انعقد يومي أمس واليوم الأربعاء مؤتمر غليون (غرب سويسرا) حول مستقبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمشاركة نشيطة للمغرب.

وجاء اختيار هذا الموضوع محورا لهذا النقاش الحقوقي بالنظر إلى أنه سيتم الاحتفال سنة 2016 بمرور عشر سنوات على إنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي تعد المملكة أحد أعضائه ال.Ü47

وشارك في أشغال المؤتمر حوالي 65 خبيرا في مجال حقوق الإنسان من بينهم مسؤولون بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنهم نائبة المفوض السامي السيدة فلافيا بانسيبري ورئيس مجلس حقوق الإنسان جواكيم روكير وسفراء بلدان رائدة وخبراء أكاديميون.

وكان المغرب ممثلا في هذا اللقاء من طرف السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة بجنيف السيد محمد أوجار ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي.

وبهذه المناسبة ، ترأس السيد أوجار مجموعة العمل حول العلاقات بين مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة .

من جهته، كان السيد اليزمي المتدخل الرئيسي حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بحماية بحقوق الإنسان .

واستعرض المسؤولان المغربيان أمام المشاركين التقدم الذي حققه المغرب في هذا المجال ومسلسل التعزيز المستمر للآليات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان قد نظم في 24 أبريل الماضي " حوار السياسة " بوليسي ديالوغ" والتي شكلت خلاصاته أساسا لأشغال مؤتمر غليون .

يذكر أن الحوار حول حقوق الإنسان بغليون محطة سنوية غير رسمية تجمع البلدان الرئيسية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان . وقد شارك المغرب في الدورتين السابقتين لمؤتمر غليون بالنظر لريادته النشيطة والفاعلة داخل مجلس حقوق الإنسان .

http://www.akhbarona.com/divers/120045.html

الناظور في موعد مع عرض الفيلم الوثائقي "ريف 58 /59 لنكسر حاجز الصمت"

8ساعات 58 دقيقة مضت

من المنتظر عرض الفيلم الوثائقي "ريف 58 /59 لنكسر حاجز الصمت" لمخرجه طارق الإدريسي بالناظور يوم الجمعة 8 من الشهر الجاري ، وذلك في إيطار المهرجان الدولي للسينما والذاكرة المشتركة .

الشريط الوثائقي يسلط الضوء على سنتي 1958 و1959 في منطقة الريف، وذلك من خلال مجموعة من الشهادات لأشخاص عاشوا خلال تلك الحقبة، **تجدر الاشارة ان الفيلم الوثائقي للمخرج طارق الإدريسي، المقيم ببلجيكا، وهو ابن منطقة الريف، تلقى دعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والاتحاد الأوروبي** ، و قد إستغرقت مدة إنجازه عامين و كلف ما يقارب الميلون درهم، و يتوفر الفيلم على تأشيرة المركز السينمائي المغربي رغم تاخر هذا الاخير على الترخيص له لطلب المخرج بحذف بعض فقرات الشريط ، و هو الأمر الذي لم يستجب له المخرج وفي النهاية يتم التاشير للشريط لعرضه في الصالات السينمائية والقاعات العمومية بالمغرب.

ويعتبر "ريف 58 /59 لنكسر حاجز الصمت" ثاني شريط وثائقي يشتغل عليه المخرج طارق الإدريسي، وذلك بعد شريطه الأول "أرهاج" أو "السم"، الذي تطرق فيه إلى حرب الغازات السامة بالريف.

وكان طارق الإدريسي فاز عن شريطه الوثائقي الأول بعدة جوائز وهي الجائزة الكبرى للجنة التحكيم وجائزة الجمهور والصحافة خلال فعاليات الدورة الأولى لمهرجان الذاكرة بالناظور وكذلك جائزة أحسن إخراج خلال مهرجان الدار البيضاء للفيلم القصير والشريط الوثائقي.

الشريط الوثائقي "تكسير جدار الصمت"، يعتبر اول فيلم يتعرض لأحد الطابوهات التي لم يسبق لاي عمل فني ان تطرق لهذه الحقبة من تاريخ المغرب، وكان من الواجب تكسير هذا الجمود والحديث عن هاته الفترة التاريخية،حيث استعرض الشريط في بدايته مقتطفات عن تاريخ المقاومة الريفية ضد الإستعمار الاسباني بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي و اهم المعارك و الانتصارات التي حققتها المقاومة وصولا الى رحيل الاستعمار وبداية التوتر و الاحتقان بين الريف و القصر من جهة و هيمنة حزب الإستقلال من جهة ثانية مما أدى الى اندلا ع إنتفاضة الريف 59/58 الرافضة لإستبداد حزب الاستقلال المدعوم من طرف الحكم، بقيادة الحاج سلام أمزيان و التي ووجهت من طرف الحكم بالحديد و النار بانزال عسكري كبير بمختلف وحداته بقيادة ولي العهد انذاك الحسن الثاني والجنرال أوفقير .

وسيتم توزيع دعوة المشاهدة من المخرج 20 دقيقة قبل بدء العرض بالمركب الثقافي بالناظور .

http://www.nadornews24.com/permalink/5778.html

مصلي تدافع بالبرازيل عن مغربية الصحراء وتفضح من يدعون تمثيل الصحراويين

الأربعاء, 06 ماي 2015 15:02

أكدت جميلة مصلي عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن المغرب يعرف إصلاحات حقوقية مهمة اعترف بها المنتظم الدولي، ونوه بها التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بقضية الصحراء المغربية.

وأشارت المصلي أثناء مشاركتها في اجتماع للجنة الخارجية في البرلمان البرازيلي عقد الأسبوع الماضي، أنه لا يمكن تغيير الحقائق ولا تزييف الوقائع من خلال استغلال الديمقراطية في بعض البلدان، وتسويق صورة خاطئة عن المغرب وعن صحرائه، مؤكدة أن الصحراء المغربية لم تكن أرض خلاء وإنما ظلت تربط قبائلها روابط مع السلاطين المغاربة عبر التاريخ، ومذكرة بالجهود التنموية بالصحراء **وبتفعيل الآليات الحقوقية بمدن الصحراء ومنها فروع المجلس الوطني لحقوق الانسان** بكل من العيون والداخلة.

وأبرزت المصلي أن مقترح الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لطي هذا الملف المفتعل، يبقى الحل الأسلم والأكثر انسجاما مع البعد الديمقراطي والحقوقي الذي يمكن أن يسير بالمنطقة إلى الأمام ويمنع كل المخاطر التي تهدد السلم والاستقرار في المنطقة.

وأبدت النائبة نفسها استغرابها لمن يقدمون أنفسهم ممثلين شرعيين للصحراويين، دون شرعية تمثيلية سواء بالانتخابات أو غيرها من الشرعيات المتعارف عليها.

http://www.pjdgroupe.ma/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82/820-%D9%85%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%B6%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86

التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب:

أنس سعدون

بعد عشر سنوات تقريباً على المصادقة على قانون مكافحة الإرهاب رقم 03.03 عاد النقاش من جديد حول هذا القانون أمام البرلمان بمناسبة مشروع قدمته الحكومة لتعديل هذا القانون. ولا شك بأن الفرق شاسع بين مناقشة القانون لأول مرة قبل عشر سنوات من اليوم حيث كان المغرب على وقع صدمة أحداث 16 ماي 2003، ومناقشة المشروع الجديد في الوقت الراهن تزامناً مع التحولات الحقوقية التي عرفها المغرب بعد المصادقة على الدستور الجديد الذي اعتبر المنهجية الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان من بين ثوابت المملكة، فما هو السياق العام الوطني والدولي المؤطر لمشروع التعديل الجديد؟ ما هو الحجم الحقيقي للجريمة الإرهابية بالمغرب؟ وما هي مضامين المشروع الجديد، وإلى أي حد وفق في تحقيق الموازنة بين توفير الحماية الكاملة للمجتمع من الانفلاتات الإرهابية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية؟

قانون 2003 على وقع تفجيرات الدار البيضاء

عجلت التفجيرات الإرهابية التي هزت مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003، بالتصويت على القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب[1]، وقد تضمن ثلاثة مواضيع بالغة الأهمية،

يتعلق الموضوع الأول بتجريم الأفعال المعتبرة جرائم إرهابية والعقوبات المقررة لها، فتم وضع عقوبات رادعة تصل الى الإعدام في حالات عدة. ويلحظ أن قانون 2003 لم يعرف الجريمة الإرهابية بل اكتفى بتعداد الأفعال التي تعتبر كذلك كلما كانت لها علاقة عمدية بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف[2]، وتلك التي تكتسي هذه الصفة ولو جاءت خارج إطار أي مشروع فردي أو جماعي[3]. وهذا ما انتقدته لجان مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة مطالبة بتعريف الإرهاب عملاً بمبدأ شرعية العقوبات[4].

ولم تسلم وجهة نظر المشرع المغربي من النقد في تحديده وتعدده للجرائم الإرهابية وذلك باعتبار الصعوبات التي تعترض تحديد المقصود بالمس بالنظام العام، وهي عبارة عامة ومطاطة وذات دلالات ومفاهيم واسعة. فكل الجرائم سواء أكانت عادية أو إرهابية أو سياسية تشكل خرقاً للنظام العام.فضلاً عن أنه حدد طبيعة هذه الجريمة في كونها لا ترتكب إلا بوسائل معينة (التخويف أو الترهيب أو العنف) وهي وسيلة يشوبها الغموض. إذ إن هذه العبارات المستعملة لا تعدو أن تكون سوى ترديد لمعانٍ متشابهة، فهي ذات دلالات ومفاهيم واحدة وقد اقتُبست من التشريع الفرنسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتخويف أو الترهيب ليس إلا أثراً سيكولوجياً يصاحب الإرهاب ويتعلق بالضحية أكثر من تعلقه بالفاعل، ومن ثم سيكون علينا العودة مجدداً للبحث عن تعريف للمقصود بالإرهاب. كما أن استعمال التخويف أو الترهيب أو العنف ليس حكراً على الإرهابيين، فالمجرمون الآخرون أي غير الإرهابيين، قد يستعملون الأساليب ذاتها في أفعالهم الجرمية، ما يتيح تطبيق قانون الإرهاب عليهم.بالإضافة إلى ما تقدم، اشترط المشرع المغربي أن يهدف الفعل الإرهابي إلى المس الخطير بالنظام العام، وهذا يعني أن يصل الفعل إلى درجة من الخطورة والجسامة بالنظام العام، وأبقى أمر تقدير جسامة هذه الخطورة للقضاء في إطار سلطته التقديرية وحسب الملابسات الخاصة بكل نازلة.

وينظم الموضوع الثاني القواعد المسطرية للجريمة الإرهابية. ولعل أهم التعديلات في هذا المجال إسناد الاختصاص القضائي لمحكمة عادية واحدة وهي محكمة الاستئناف بالرباط، بمعنى أن اختصاصها يمتد على سائر التراب الوطني بغض النظر عن مكان اقتراف الجريمة الإرهابية أو مكان إلقاء القبض أو مكان إقامة المتهم. وإذ تم تبرير حصر الاختصاص بتسهيل سير القضايا التي تنظر فيها المحكمة ومراقبة إدارة القضاة وتعاملها مع هذه الجرائم التي تمثل ظاهرة خطيرة على أمن المواطن والمجتمع على حد سواء، وتوحيد الاجتهاد القضائي في هذا المجال، فإن هذه المبررات تبقى غير مقنعة ما دامت هذه المحكمة تخضع في الأخير لمحكمة النقض التي تؤمن مراقبة تطبيق القانون وتوحيد الاجتهاد القضائي. ومن جهة أخرى، من شأن الإبقاء على هذا الاستثناء في مخالفة قواعد الاختصاص الترابي فتح بعض منافذ محاولات التأثير غير المشروع على القضاة، لا سيما باستحضار الإشكاليات المتعلقة

بطريقة تعيين قضاة هذه المحاكم وتوزيع القضايا في إطار الاختلالات التي تعرفها طريقة عمل الجمعيات العمومية بأغلب المحاكم. ثم، ثمة إشكالات عدة على صعيد حسن سير العدالة: فما هو الحل مثلاً إذا تبين أن الجريمة التي يتابع على أساسها المتهم لا تتصف بوصف "الجريمة الإرهابية"؟ هل تستمر محكمة الرباط[5]في نظر القضية أم يتعين عليها إصدار حكم بعدم الاختصاص، وما مصير المتهم ومآل الإجراءات والقرارات المتخذة خلال مختلف مراحل الدعوى العمومية؟

كما رُفعت مدة الحراسة النظرية إلى 96 ساعة قابلة للتمديد مرتين، بحيث يمكن أن تصل إلى 12 يوماً. ولا يجيز القانون الاتصال بمحام إلا بعد مرور نصف هذه المدة، ما يزيد من خطر تعرض المشتبه فيهم الموضوعين رهن الحراسة النظرية لخطر التعذيب أو انتزاع الاعترافات بالقوة. وهذا ما انتقدته خاصة لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة[6].

كما أجاز القانون تفتيش المنازل أو معاينتها خارج الأوقات العادية بإذن من النيابة العامة أو قاضي التحقيق، وتخصص الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بمهام البحث في قضايا الإرهاب؛ وتخصيص أحياء مستقلة داخل المؤسسات السجنية لإيواء المعتقلين في قضايا الإرهاب[7].

ويرتبط الموضوع الثالث بمعالجة المعلومات المالية ووقف تحركات الأموال المخصصة لتمويل الإرهاب. وقد أدى ذلك الى رفع نظام السرية المعمول به في البنوك في إطار الأبحاث الأمنية والقضائية؛ وإمكانية تجميد أو حجز الحسابات البنكية المشبوهة ومتابعة مرتكبي الجرائم المتعلقة بتمويل الإرهاب.

واقع الملاحقات بجرائم الإرهاب على أساس قانون 2003
ومن خلال الإحصائيات المسجلة ضمن هذا الباب، لوحظ أن سنة 2003 سجلت أعلى نسبة لعدد قضايا الإرهاب والتي بلغت 2364 قضية، بينما عرفت السنوات اللاحقة انخفاضاً في عدد مثل هذه القضايا لتعود وترتفع في سنوات معينة على ضوء توسع الحديث عن تحديات الإرهاب، وخصوصاً في المنطقة العربية.

وعليه، عرفت سنة 2005 تسجيل 27 قضية فقط، وسنة 2006 تم تسجيل 35 قضية، فيما ارتفع عدد هذه القضايا إلى 136 قضية سنة 2010، ليعود مجدداً إلى الانخفاض في سنة 2011 حيث بلغ عدد القضايا المسجلة على مستوى المحاكم 68 قضية، فيما تم تسجيل 31 قضية فقط سنة 2012، ليرتفع مرة أخرى هذا العدد سنة 2013 بتسجيل 64 قضية. بالمقابل، ومع عودة الحديث من جديد حول تطور الجريمة الإرهابية على أثر التغييرات التي عرفها المنتظم الدولي بسبب ظهور بؤر جديدة للتوتر تستقطب أعداداً متزايدة من المغاربة وتعيد تصديرهم في اتجاه بلدان أخرى أو بلدهم الأصلي، بهدف ارتكاب جرائم إرهابية، عادت قضايا الإرهاب المسجلة في المغرب الى الارتفاع، فسجل في 2014 ما مجموعه 147 قضية، بزيادة قدرها 130% عن السنة السابقة[8]. ويلاحظ أن عدد الأشخاص الذين قُدّموا أمام النيابة العامة بتهم الإرهاب بلغ 323 شخصاً مقابل 138 فقط خلال عام 2013.

وقد أظهرت الأبحاث والتحريات الأمنية والقضائية أن أغلب المتابعين في قضايا الإرهاب لهم ارتباطات مع تنظيمات إرهابية دولية، سواء مباشرة أو غير مباشرة عن طريق تقاسم الايديولوجية الإرهابية، إضافة إلى نشاط بعض المغاربة ضمن جماعات إرهابية خارج أرض الوطن.

مشروع تعديل قانون 2003: أي توجهات؟ وأي اعتراضات؟
وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة المغربية عن نيتها تعزيز جهودها وتطوير مقارباتها في مجال مكافحة الإرهاب. فلم تقتصر مقاربتها على الجانب العقابي والأمني (وهذا ما سنعود اليه) بل شملت حسبما أُعلن عنه أيضاً اعتماد استراتيجية دينية روحية تروم نشر قيم إسلام متسامح يقوم على الاعتدال والوسطية، وتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية التي تضع الفرد في صلب انشغالاتها. أما الجانب العقابي، فقد تمثل في وضع مشروع قانون

84.14 أحالته الحكومة على لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب لمناقشته. فعلامَ نص هذا المشروع؟ وما هي أبرز النقاشات التي تولدت عنه؟

أي تعديلات بخصوص جرائم الإرهاب؟

يتضمن مشروع القانون 84.14 إضافة فصل جديد[9] إلى مجموعة القانون الجنائي يروم إدراج مجموعة من الأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب ببؤر التوتر الإرهابية بوصفها جنايات معاقباً عليها بالسجن حتى خمس عشرة سنة مع تخصيص الشخص المعنوي بعقوبات تتلاءم وطبيعته القانونية. وعليه، وفي حال إقرار هذا المشروع، يصبح جرماً الالتحاق أو محاولة الالتحاق فردياً أو جماعياً في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية أياً كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها. كما يصبح جرماً تلقي تدريبات أو تكوينات، كيفما كان شكلها أو نوعها أو مدتها داخل أراضي المملكة المغربية وخارجها أو محاولة ذلك، بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية داخل المملكة أو خارجها، أو أيضاً تجنيد أو تدريب أو دفع شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية داخل أراضي المملكة المغربية أو خارجها، أو محاولة ذلك.

كما يقترح المشروع المذكور تتميم مقتضيات الفصل 2-218 من مجموعة القانون الجنائي، من خلال إضافة فقرة ثانية تجرّم القيام بأي فعل من أفعال الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية، بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، وتخصيصها بالعقوبات المقررة لفعل الإشادة بالجريمة الإرهابية.

كما اقترح المشروع تخفيض العقوبة المقررة لفعل التحريض على ارتكاب الجريمة الإرهابية المنصوص عليها في الفصل 218.5 من مجموعة القانون الجنائي، إلى السجن المؤقت من خمس إلى خمس عشرة سنة وغرامة تتراوح بين 50.000 و500.000 درهم بدلاً من العقوبة المقررة للجريمة الإرهابية الأصلية، والتي قد تصل إلى عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو ثلاثين سنة حسب الأحوال المنصوص عليها في الفصل 218.7 من القانون نفسه، زيادة على تمكين القضاء من استعمال سلطته التقديرية في تفريد العقاب حسب الحالات وما قد ينتج من التحريض من مفعول.

أي تعديلات على قانون المسطرة الجنائية؟

في هذا المجال، وبهدف تجاوز الصعوبات المرتبطة بتطبيق القواعد العامة بشأن الاختصاص القضائي المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج التراب الوطني المغربي[10]، تمت إضافة مادة جديدة[11] تجيز متابعة ومحاكمة كل شخص مغربي، سواء كان داخل التراب الوطني أو خارجه، أو أجنبي فوق التراب الوطني لارتكابه جريمة إرهابية خارج المملكة المغربية بغض النظر عن أي مقتضى قانوني آخر.

تعليقات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رد الفعل الأول لجهات المعارضة عند إحالة مشروع القانون على لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، تمثل في طلب إحالته على المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وهذا ما تم في 15 دجنبر 2014.

وبتاريخ 23 دجنبر 2014، توصلت اللجنة برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومن أبرز الاقتراحات الواردة فيه، أن يضم مشروع القانون مقتضى يعرّف بوضوح هدف الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية بـ"إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به".

وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اقترح المجلس أن يُدرَج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى

أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

واقترح المجلس أيضاً أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرّس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

كما دعا إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب من خلال إضافة مرادفات جديدة من قبيل "الدعاية" و"الترويج"، مقترحاً في هذا الإطار استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. واعتبر المجلس أن من المستحسن استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من الإرهاب والتي تعرّف "التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية" بوصفه "نشراً لرسالة أو وضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنيّة الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي مباشرة أو غير مباشرة للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية".

كما اقترح أيضاً استبدال عبارات "الدعاية"، "الإشادة" و"الترويج" المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 218-2 بمقتضى يجرّم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية. واستبدال عبارة "إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحاً من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

مطالب تعديلية موحدة للمعارضة

تقدمت المعارضة بتعديلات مشتركة بشأن مشروع القانون، وطالبت من خلالها بـ"اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال والقاصرين من طرف المجموعات الإرهابية" بمثابة "ظرف تشديد العقوبات إلى الضعف" في حق من يجند هذه الفئة العمرية، بالتنظيمات أو الجماعات الإرهابية داخل المغرب أو خارجه.

واقترحت إضافة عدد من الفقرات إلى مواد هذا المشروع القانون، من قبيل التنصيص على تشديد العقوبات في حق مرتكبي الأفعال الإرهابية، ممن يمتلكون سلطة روحية أو تربوية أو إدارية. كما طالبت بحذف عبارة "ولو كانت الأفعال الإرهابية لا تستهدف الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها" والمشار إليها في المادة الأولى، الفصل 1-1-218 (الفقرة الأولى)، بالنظر إلى "أنه لا معنى للتجريم إذا لم يكن للفعل المجرم أدنى ضرر على المملكة وعلى مصالحها".

وقد امتنعت فرق المعارضة بمجلس النواب داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، عن التصويت على مشروع القانون الجديد.

خاتمة

مشروع تعديل قانون مكافحة الإرهاب الموضوع اليوم قيد المناقشة أمام الغرفة الثانية يعيد من جديد طرح المعادلة الصعبة بين كيفية حماية أمن المجتمع والمواطنين وتحقيق الحماية الكاملة لحقوق الإنسان. وثمّة إشكاليات قوية تُطرح حول الضمانات الحقيقية الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات السابقة التي واكبت تطبيق قانون 2003 والتي تم الاعتراف بها رسمياً على أنها تجاوزات فردية، لا سيما أمام غياب أي مساءلة قانونية لمن انتهك حقوق الإنسان في تطبيق القانون المذكور.

فيجب ألا تتوقف مكافحة الإرهاب على حدود الهواجس الأمنية والزجر القانوني بل تحتاج الى مقاربة شمولية يتداخل فيها ما هو قانوني بما هو اجتماعي اقتصادي وثقافي تربوي وفكري، فالإرهاب ليس مفهوماً قانونياً قاراً بل هو مفهوم ايديولوجي يطرح إشكالاً عميقاً بخصوص رسم الحدود

الفاصلة بين ما هو من صميم المرجعيات الدينية وما هو من صميم المرجعيات السياسية والقانونية من أجل مقاربة المفهوم المتحرك والمتطور للإرهاب.
مشروع القانون الجديد غلب كفة الزجر على آليات التكفل بالضحايا أو إعادة إدماج المتورطين في الأفعال الإرهابية، ومشروع القانون الجديد يُضاف الى مجموعة من المقتضيات الاستثنائية التي تضمنها مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية (الإجراءات الجنائية)، والتي قد تحد من قرينة البراءة ومن ضمانات المتهمين خلال مرحلة البحث التمهيدي (إمكانية الاختراق، إمكانية التقاط المكالمات..).
كما لم يجب المشروع الجديد على ملاحظات اللجان الدولية بخصوص مدة الحراسة النظرية وكذا ضمانات المشتبه فيهم خلال مرحلة البحث التمهيدي بخصوص الحق في الاتصال بمحام.
وأخيرا يمكن القول إن مشروع إصلاح قانون مكافحة الإرهاب في المغرب يبقى مشروع إصلاح يحتاج حقيقة لمزيد من الإصلاح.

* قاض وعضو جمعة نادي قضاة المغرب

نشر في العدد واحد من مجلة المفكرة القانونية في تونس

للإطلاع على النص مترجما الى اللغة الإنكليزية يمكنك الضغط

[1] – القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الارهاب، صدر أمر بتنفيذه بظهير 1.03.140، بتاريخ 28 ماي 2003.

[2] – الفصل 8-218 من قانون مكافحة الإرهاب.

– [3]الفصول4-218 و5-218 و8-218 من قانون مكافحة الإرهاب.

[4] – أنظر لمزيد من التفاصيل الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بخصوص تقرير المملكة المغربية، الدورة 47 للأمم المتحدة، نونبر 2011.

[5] – يقصد بها ملحقة سلا التابعة لمحكمة الاستئناف بالرباط التي تختص بالبت في الجرائم الارهابية.

[6] –أنظر الهامش رقم 4.

[7] – عبد الحق سرمك: الظاهرة الارهابية وجهود المغرب لمكافحتها، مجلة الشؤون الجنائية ، العدد الأول، دجنبر 2011، ص 105.

[8] – ان الأرقام الرسمية تؤكد تسجيل أزيد من 120 قضية مرتبطة بقضايا مكافحة الإرهاب، خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2014.
نفس الأرقام تؤكد من جهة أخرى وجود أزيد من 1212 مغربيا في بؤر التوتر، وقد يرتفع هذا العدد ليصل إلى أزيد من 2000 شخص آخر من العناصر ذات الأصول المغربية التي لها جنسية أوروبية أو أميركية،
وهناك أزيد من 147 شخصا من المتطوعين عادوا إلى المغرب؛
وقد تم ضبط 06 مغاربة آخرين على الحدود وهم يحاولون مغادرة التراب الوطني.

[9] –يتعلق الأمر بالفصل (218.1.1)

[10] –أنظر المواد من 707 إلى 712 من ق.م.ج

[11] – يتعلق الأمر بمشروع المادة 711.1.

المجلس الوطني لحقوق الانسان ينظم باسفي ندوة في موضوع العقوبات البديلة

SafiPress : safipress | 06/05/15

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش** في إطار كرسي جامعة القاضي عياض للموطنة وحقوق الإنسان يوما دراسيا حول العقوبات البديلة مساء الخميس 30 أبريل2015.بمقر جهة دكالة عبدة آسفي. شارك في هذه الندوة محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث أوضح أن إطاره الحقوقي فضَّل الاشتغال على الوضعية الهشّة للسجناء و السجينات الموجودين في أماكن مغلقة يسهل انتهاكها، وكذلك الطفولة السجينة والمسنين، مبرزا أن وضع السجون بالمغرب مقلق جدا بسبب الاكتظاظ وضعف الولوج للتطبيب، والتغذية غير المتكاملة، وتفشي الأمراض معتبرا هذا الأمر انتهاك للكرامة الإنسانية، ملفتا الانتباه إلى أن السجون عموما يتم بناؤها بالقرب من المقابر كإشارة ضمنية من المعنيين إلى أن السجن مرادف للموت، يقول الصبار كذلك الطلاء الذي تتم به صباغة المؤسسات السجنية ذات اللون الرمادي المغلق والذي يعطي إحساسا بالقهر. مؤكدا على ضرورة أنسنة العقاب، ومناقشة مسودة مشروع قانون العقوبات البديلة، موضحا أن المؤسسات السجنية فشلت في تحقيق مبدأي الإصلاح والإدماج ونجحت في الردع، والدليل على ذلك يقول الصبار هو عدد حالات العود الكثيرة والمتكررة، وبالتالي وجب التفكير في العقوبات البديلة على غرار الدول المتقدمة والسباقة إلى ذلك والتي أثبتت نجاعتها، مقترحا بعض التدابير الإجرائية من قبيل فرض الغرامات عوض سلب الحرية، التدريب على المواطنة وتقديم خدمات من أجل المجتمع، المنع من مزاولة عمل اجتماعي، المنع لمدة محددة من ارتياد أمكنة تم فيه ارتكاب الجريمة، الأمر بالخضوع للعلاج، التتبع السوسيوقضائي، المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة، تنويع التداريب تحت المراقبة القضائية وغيرها من الإجراءات التعويضية كالحرية التجزيئية أو تجزيء الحرية، والإفراج الشرطي.

http://www.safipress.com/index.php?..

- La commission régionale des droits de l'Homme de Fès-Meknès organise, mardi prochain, une conférence sur "le rôle de la presse régionale dans la promotion des droits de l'Homme".
Plusieurs axes sont au menu de cette rencontre, dont "la presse régionale : contraintes et défis", "la presse régionale et les personnes en situation d'handicap" et "l'expérience de la presse au niveau de Fès-Meknès dans le traitement des questions relatives aux droits de l'Homme". 1764716

Entretien avec Driss El Yazami
«Le Forum est ouvert sur le monde et permet des échanges passionnés, mais sereins»

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme.

Le Forum du Festival gnaoua et musiques du monde d'Essaouira, initié en 2012 en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, se veut une tribune de débat libre et pluraliste autour des grandes questions de l'heure. Page 11

Entretien avec Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme

«Le Forum est ouvert sur le monde et permet des échanges passionnés, mais sereins»

Le Forum du Festival gnaoua et musiques du monde d'Essaouira, initié en 2012 en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme, se veut une tribune de débat libre et pluraliste autour des grandes questions de l'heure. Prévu les 15 et 16 mai de 9 h 30 à 13 h 30 à l'hôtel Atlas Essaouira, le Forum consacre cette année la thématique «Les femmes africaines». Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, nous explique dans cet entretien les tenants et les aboutissants de ce Forum et nous dévoile les nouveautés de cette édition.

Le Matin : Le Forum du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira en est cette année à sa quatrième édition, quel bilan en faites-vous ?

Driss El Yazami : Le Forum s'est affirmé dès la première édition comme un espace de débat libre et pluraliste, associant rigueur académique, témoignages et prises de position des acteurs sociaux dans leur diversité (artistes, militants associatifs et simples festivaliers). Le caractère éminemment démocratique du festival qui rassemble différentes couches sociales et générations y est aussi probablement pour beaucoup. C'est enfin un forum ouvert sur le monde, permettant des échanges passionnés, mais sereins entre participants marocains et intervenants internationaux.

Quelle sera la particularité de l'édition 2015 du forum ?

Cette édition est construite autour d'un thème (Les femmes africaines) et deux axes (la création et l'entrepreneuriat) avec la même alchimie : à la fois des chercheures et des actrices de terrain et une très grande diversité d'intervenantes en provenance d'une dizaine de pays.

L'Afrique est au centre de l'actualité politique et économique du Maroc. Est-ce pour cette raison que vous avez choisi de poursuivre la réflexion sur le thème «L'Afrique à venir» ?

Nous avions consacré les premières éditions à la culture et à la jeunesse. Le choix de l'Afrique pour le troisième forum est venu tout naturellement pour un festival consacré à une tradition musicale qui marque et révèle l'enracinement africain séculaire du Maroc, et qui se tient dans une ville qui a été durant des siècles le port d'attache des caravanes transsahariennes. Cette troisième édition a attiré notre attention sur un constat simple : la problématique africaine est trop vaste, trop riche pour être cernée en une seule fois et nous avons décidé dès l'année dernière de continuer dans cette veine.

> «La problématique africaine est trop vaste, trop riche pour être cernée en une seule fois et nous avons décidé dès l'année dernière de continuer dans cette veine».

Pourquoi avez-vous choisi le thème de la femme africaine comme axe principal des débats ?

Le thème s'est imposé tout simplement parce que les femmes constituent, pour reprendre une expression bien connue, la moitié du ciel. Il n'y a pas de présent ni d'avenir africains sans l'implication, à égalité avec les hommes, des femmes africaines. Mais au-delà de cette affirmation de principe, ce forum veut montrer quelques réalités encore méconnues et des révolutions silencieuses, mais réelles qui ont lieu sur notre continent.

En Afrique, comme ailleurs, les femmes figurent en réalité parmi les principaux acteurs de l'économie et de la création, de la littérature aux arts plastiques et à la mode.

Les femmes assurent traditionnellement sur le continent les deux tiers de la production agroalimentaire et elles sont présentes sur tous les fronts – de l'agriculture au commerce ou à la prise en charge de la vie communautaire – inventant partout des stratégies afin de supporter la dureté des temps, fabriquant du lien social là où les familles se délitaient du fait des crises de toutes sortes. Elles ont fourni des efforts colossaux et probablement permis d'éviter bien des explosions sociales. Tout le monde convient aujourd'hui qu'elles jouent un rôle majeur dans la grande mutation socio-économique que connaissent les pays en développement.

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme.

De cultivatrices ou commerçantes, elles sont devenues chefs d'entreprise. Du Cameroun au Maroc, de la Tunisie à l'Afrique du Sud, elles investissent dans l'industrie, le tourisme, les transports, quand les lois – encore trop discriminatoires – leur en laissent la possibilité. Dans plusieurs pays, elles sont à la tête des patronats locaux, qui demeurent pourtant des citadelles masculines. Avec leur énergie et leurs capacités d'innovation, elles tentent partout de briser les plafonds de verre qui bloquent leur désir d'ascension dans les hiérarchies économiques et professionnelles.

Et elles ne sont pas seules à profiter de leur évolution. Toutes les études effectuées depuis trois décennies démontrent qu'une fois scolarisées, les femmes montrent des capacités plus élevées que les hommes à intégrer les innovations. En outre, toute augmentation de leurs revenus propres a un impact direct sur l'existence collective de la famille ou du groupe, dans la mesure où elles investissent l'essentiel de leurs gains dans des dépenses contribuant directement au mieux-être familial, ou dans une intensification de leurs activités dont le revenu final est également consacré à des dépenses collectives à forte rentabilité sociale.

Pensez-vous que ce forum apporte une réelle valeur ajoutée aux débats sur l'Afrique ? Quel en est le vrai impact ?

Certains acteurs nationaux, dont les entreprises marocaines, la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM), le Parlement, certains festivals se sont investis activement dans la politique ambitieuse lancée par Sa Majesté le Roi. Mais vous conviendrez avec moi que cet enjeu stratégique exige l'implication de tous les acteurs nationaux. Nous avons besoin en réalité de plus de forums pour comprendre les dynamiques profondes à l'œuvre dans notre continent, lutter contre les préjugés et l'ignorance mutuels, nouer des partenariats, etc. Ce forum est une modeste contribution à cet effort collectif. ■

Propos recueillis par Nadia Ouiddar

Avec le Connect Institute d'Agadir, les jeunes se motivent en s'inspirant des grands

Aïcha Ech-Channa, fondatrice de l'association Solidarité féminine Maroc lors d'Agora 2.

Par Pauline Chambost

Le Connect Institute d'Agadir rassemblera, le 16 mai prochain, plusieurs grandes personnalités marocaines pour qu'elles échangent sur leur expérience. Focus sur ce nouvel espace de rencontres original, inédit au Maroc, qui vient de fêter son premier anniversaire.

La chanteuse Malika Zarra, le président du **Conseil national des droits de l'Homme Driss El Yazami**, les journalistes Hind Meddeb et Abdellah Tourabi : ces quatre personnalités sont les invités de l'événement Agora 3, qui se tiendra le 16 mai prochain à Agadir. Le principe : inviter des personnes aux professions différentes pour qu'elles reviennent sur leurs parcours et les difficultés qu'elles ont rencontrées… bref, qu'elles se racontent. L'occasion pour ceux qui assistent à l'événement de découvrir des expériences humaines, s'en inspirent et peut-être, à terme, se motivent pour en faire autant.

Le Connect Institute : (re)créer du lien entre adultes…

Derrière Agora, un homme : Taha Balafrej, professeur, ancien haut fonctionnaire et membre de l'USFP. Il a lancé le Connect Institute à Agadir il y a un peu plus d'un an. Agora, organisé une fois par semestre, n'est qu'une des nombreuses activités menées. Son objectif : monter sur pied un nouvel espace de sociabilité. L'idée est née d'un constat : le manque de communication entre les personnes appartenant à différents milieux ou différentes générations. « La modernité a apporté tellement de fractures entre les personnes… On retrouve des groupements professionnels, religieux, mais pas transversaux. On peut avoir la nostalgie du passé et se lamenter, ou bien inventer quelque chose de nouveau », constate Taha Balafrej. Et c'est pour cette seconde option qu'il a opté.

… et inspirer les jeunes

Concrètement, le Connect Institute met en relation des personnes de différents milieux professionnels. Elles échangent, lors des rencontres organisées plusieurs fois par semaine, des sorties ou même au moment des cours de yoga proposés. Mais surtout, ces mêmes personnes sont écoutées par des jeunes d'Agadir, de 18 à 25 ans, qui lors des activités, rencontrent ces adultes instruits et déjà insérés dans le monde du travail. « Demain on reçoit par exemple le PDG de Copag. Les jeunes seront présents dans la salle, assis à côté de médecins ou d'architectes vers lesquels je les oblige à aller ». Parmi les personnalités que ce « club » a déjà reçues : Aïcha Ech-Channa, Fatym Layachi, Nour-Eddine Lakhmari, Youssef Tazi ou encore Hassan Aourid.

Les membres du Connect Institute deviennent alors des sources d'inspiration pour des jeunes parfois un

peu paumés et en manque de motivation. « Des jeunes ont réussi à trouver un stage grâce au réseau, certains se sont fait soignés par un membre médecin. Ces échanges de services se faisaient avant mais comme cela n'existe plus, l'institut le rend possible », nous explique Taha Balafrej.

Déjà plus de 600 participants

Une trentaine de jeunes suit le programme « Grow » : « Nous faisons tout ce qui peut favoriser leur ouverture d'esprit : on organise des lectures d'articles, on écoute de la musique classique. Je leur explique : 'que tu aimes ça ou pas n'est pas ton tord mais que tu ignores que cela existe pose problème' ». Il ajoute : « Les jeunes d'aujourd'hui ne sont pas faignants c'est juste qu'ils ne voient pas d'alternative au pessimisme ou à l'extrémisme ». Et d'ailleurs, d'après Taha Balafrej, des changements se font déjà sentir sur ces jeunes accompagnés : « Cela se voit, certains sont plus libres, plus ouverts, l'une d'entre eux a même pour projet de créer sa propre entreprise ».

Le Connect Institute se rapproche des TedX, ou par certains aspects du Rotary Club, dans sa version originelle. Plusieurs initiatives similaires existent déjà depuis plusieurs années à l'étranger, notamment dans les pays anglo-saxons. Mais Taha Balafrej est tout de même surpris du succès de son initiative. Aujourd'hui, plus de 600 personnes ont déjà assisté aux activités du Connect Institute, qui compte une trentaine d'adhérents. Ces derniers paient une adhésion annuelle ; en revanche, les activités sont gratuites pour tous les jeunes.

http://telquel.ma/2015/05/06/agadir-connect-institute-jeunes-motivent-inspirant-grands_1445192

Forte présence du Maroc au Dialogue de Glion sur les droits de l'Homme

Genève, 06 mai 2015 (MAP) - La conférence de Glion (ouest de la Suisse) sur l'avenir du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU s'est tenue, mardi et mercredi, avec la participation active du Maroc. Ce dialogue sur les droits de l'Homme a retenu cette thématique eu égard à la commémoration, au cours de l'année 2016, du dixième anniversaire du Conseil des droits de l'Homme dont le Royaume est l'un des 47 pays membres. Près de 65 experts des droits humains comprenant des officiels du Haut-commissariat aux droits de l'Homme, dont la Haut-commissaire adjointe aux droits de l'Homme, Mme Flavia Pansieri, le président du CDH, M. Joachim Rucker, des ambassadeurs de pays leaders et des experts académiques, ont pris part aux travaux de la conférence. Le Maroc était représenté à cette rencontre par l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU à Genève, M. Mohamed Auajjar, et **par le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, M. Driss El Yazami. A cette occasion, M. Auajjar a présidé un groupe de travail sur les relations entre le Conseil des droits de l'Homme et le système des Nations unies. De son côté, M. El Yazami était intervenant principal sur le rôle joué par les institutions nationales des droits de l'Homme dans la promotion et la protection des droits de l'Homme. Les deux responsables marocains ont décliné devant les participants les avancées réalisées par le Maroc dans ce domaine et le processus de renforcement continu des mécanismes nationaux en matière de promotion et de protection des droits humains. Il convient de souligner que le Maroc avait organisé un "Policy Dialogue" le 24 avril dernier, dont les réflexions ont servi de base aux travaux de la Conférence de Glion. Le dialogue sur les droits de l'Homme de Glion est un processus annuel de réflexion informel qui regroupe des pays clés du Conseil des droits de l'Homme. Le Maroc a pris part aux deux éditions du processus de Glion, compte tenu de son membership actif et dynamique au sein du CDH.

http://www.menara.ma/fr/2015/05/06/1612386-forte-pr%C3%A9sence-du-maroc-au-dialogue-de-glion-sur-les-droits-de-l%E2%80%99homme.html

Le Festival Gnaoua et musiques du Monde revient avec une nouvelle édition de son Forum sous le thème «Femmes d'Afrique: créer, entreprendre», les 15 et 16 mai courant.

Le Festival Gnaoua et musiques du monde poursuit sa réflexion autour du thème «L'Afrique à venir» en mettant les femmes d'Afrique au cœur du débat et ce, les 15 et 16 mai à Essaouira, à l'occasion de la 4e édition du Forum du Festival.

En Afrique, la femme est devenue un acteur majeur dans l'économie et est présente en nombre dans tous les domaines. Cette année, le forum tentera d'"apporter des éclairages sur le rôle essentiel qu'elle joue dans la transformation du continent", explique Neila Tazi, directrice et productrice du Festival Gnaoua et musiques du Monde qui en est à sa 18ème édition.

C'est sur cette réflexion que les débats vont s'orienter grâce, notamment, à quatre des tables rondes: «La famille en révolution», «La nouvelle visibilité professionnelle des femmes», «Femmes et création» et «Femmes et politique».

Professeurs, anthropologues, sociologues, chefs d'entreprise, militantes, artistes interviendront lors de cette rencontre, dont l'historienne Sophie Bessis, la chanteuse malienne Oumou Sangaré, la ministre déléguée auprès du ministère des Affaires étrangères, Mbarka Bouada, l'astrophysicienne marocaine Rajaa Charkaoui El Moursli, et les présidentes du patronat marocain, Miriem Bensaleh Chakroun, et le tunisien, Ouided Bouchamaoui.

Initié en 2012 **en partenariat avec le Conseil national des Droits de l'Homme**, le Forum du Festival s'est rapidement imposé comme un lieu d'échanges et de partage incontournable. Celui de l'année dernière était sous le thème « Afrique en avenir », alors que l'édition précédente traitait de la thématique «Sociétés en mouvement, jeunesse du monde ».

http://www.le360.ma/fr/culture/festival-dessaouira-la-femme-africaine-au-coeur-du-forum-39273

Les Femmes d'Afrique à l'honneur au Forum d'Essaouira

Aujourd'hui le Maroc Publié dans Aujourd'hui le Maroc le 06 - 05 - 2015

Initié en 2012 en partenariat avec le Conseil national des droits de l'homme, le Forum du Festival est un espace de débat et d'échange entre des intervenants de renom, marocains et internationaux. Cette année, le forum poursuit sa réflexion autour du thème «l'Afrique à venir» en axant les débats sur Femmes d'Afrique: créer, entreprendre», et ce, les 15 et 16 mai à Essaouira.

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/118228

DOSSIER DU SAHARA

Une grande victoire pour le Maroc

Le Maroc vient de remporter une bataille décisive dans sa guerre contre les ennemis de son intégrité territoriale. Le 28 avril 2015, le Conseil de sécurité de l'ONU a adopté la Résolution n° 2218/15 dédiée au Sahara, favorable à une solution politique. Le Maroc gagne plusieurs points, notamment l'organisation d'un recensement dans les camps de Tindouf. L'Algérie a essayé d'instrumentaliser l'Union Africaine pour gagner le Conseil de sécurité à sa cause, sans compter que l'Union a clairement affiché sa préférence pour les séparatistes.

31<29/283

Par Abdelali Darif Alaoui

Parrainée conjointement par la France, le Royaume-Uni, les Etats-Unis et l'Espagne, cette Résolution a été adoptée à l'unanimité par les 15 membres du Conseil. Le texte de la Résolution affirme explicitement que seule l'offre de Paix marocaine, incarnée par le Statut d'autonomie avancée, est à même de résoudre ce conflit factice qui dure depuis plus de 40 ans. Les 15 membres du Conseil de sécurité ont jugé la proposition marocaine «réaliste, sérieuse et viable». Dans le cadre de sa mission de maintien de la Paix et du respect du cessez-le-feu, la Minurso a vu son mandat prolongé jusqu'au 30 avril 2016 (un an). Contrairement aux thèses prônées par les lobbies pro-algériens, financés à coup de millions de pétrodollars, le Conseil n'a pas élargi les prérogatives de la Minurso aux Droits de l'Homme.

La bosse du chameau

Le Polisario et l'Algérie essaient, autant que faire se peut, de berner la communauté internationale.

Le Polisario et l'Algérie essaient, autant que faire se peut, depuis des années, de faire prendre, à la communauté internationale, des vessies pour des lanternes, en accusant le Maroc de graves violations des Droits humains. Or, comme dit le proverbe, le chameau ne regarde pas sa bosse, mais celle de son voisin. Ni l'Algérie ni la pseudo république sahraouie ne peuvent s'ériger en donneurs de leçons sur ce registre-là. En ne faisant mention d'aucun changement au mandat de la Minurso, l'ONU a renvoyé dos à dos ceux qui voulaient épingler le Maroc sur le dossier des Droits humains et interdire l'exploitation des ressources

naturelles dans les Provinces sahariennes. Mieux encore, le Conseil de sécurité a loué les «efforts» du Maroc en faveur de la consolidation des Droits de l'Homme. Le Conseil a aussi salué «*à cet égard, les récentes initiatives prises par le Maroc*». Rappelons que dernièrement le ministère de l'Intérieur a donné le récépissé à plusieurs associations, dont certaines animées par des séparatistes de l'Intérieur. Pour ce qui est de la partie adverse, la résolution «*souligne l'importance d'améliorer la situation des Droits de l'Homme au Sahara occidental et dans les camps de Tindouf et encourage les parties à travailler avec la communauté internationale pour développer et appliquer des mesures indépendantes et crédibles*» à cet effet.

Omar Hilale,
Le travail de longue haleine mené par Omar Hilale, Ambassadeur du Maroc à l'ONU, a porté ses fruits.

Une solution politique

Pour mettre fin à ce conflit, le Conseil a appelé les différentes parties à poursuivre les négociations sous les bons auspices du secrétaire général de l'ONU, pour asseoir une Paix durable dans la région. Dans ce sillage, il a invité les parties prenantes, à savoir le Maroc, le Polisario et l'Algérie, à «*coopérer pleinement aux opérations de la Minurso et prendre les mesures voulues pour garantir la sécurité ainsi qu'une totale liberté de circulation et un accès immédiat au personnel des Nations Unies*». Les membres du Conseil ont invité les parties à «*s'engager dans une phase de négociations plus intensive et plus substantielle*». Cet appel survient quelques semaines après la tournée de l'émissaire personnel du secrétaire général de l'ONU, Christopher Ross, dans la région. Après avoir dénoncé son attitude partiale, notamment concernant le dossier des Droits de l'Homme en 2012, le Maroc a revu sa position après que le Conseil a refusé d'instaurer des mécanismes de contrôle ad hoc. Aujourd'hui, aussi bien le Maroc que le Polisario s'engagent à coopérer et à soutenir la médiation de Christopher Ross. La Résolution 2218/15 demande donc à l'Algérie de respecter les Droits des Marocains séquestrés dans les camps de Tindouf. Il lui est explicitement demandé d'accorder les autorisations nécessaires aux membres du Haut Commissariat pour les Réfugiés (HCR) pour mener le recensement de la population des camps de Tindouf.

Unique alternative pour l'Algérie

Autre victoire du Maroc, l'option du référendum n'est abordée nulle part dans le texte de la Résolution. Autrement dit, elle est exclue de toute discussion. Du coup, l'Algérie n'a qu'une alternative : soit elle se plie aux exigences de la Résolution, soit elle risque de se mettre au banc des accusés, aux yeux des acteurs et des membres de la communauté internationale. Cela implique que le jeu d'Alger a été découvert et qu'elle ne dispose plus d'échappatoires. La lecture des messages glissés en filigrane dans cette Résolution appelle un temps d'arrêt. Les modifications souhaitées par l'Union Africaine, qui a succédé à l'Organisation de l'Unité Africaine, dont

Le Polisario saisit un camion de la Minurso

Après le vote défavorable de l'ONU, les milices du Polisario ont commencé à harceler les membres des équipes de la Minurso pour des broutilles. Il y a quelque temps, une patrouille de miliciens a saisi un camion appartenant à la Minurso près de Tifariti, sous prétexte qu'il porte des plaques minéralogiques marocaines. Le véhicule transportait des provisions pour les membres de la base de la Mission dans la région. Selon une source proche du dossier, ce n'est pas la première fois qu'un tel incident a lieu. Des membres de la force onusienne ont été empêchés d'accéder aux camps sans leurs passeports, pour de pseudo raisons de sécurité. La même source indique que Mohamed Abdelaziz, chef des séparatistes, a demandé à ses hommes de changer d'attitude envers le personnel de l'ONU. Certains médias séparatistes lient ce changement de comportement à la cuisante défaite diplomatique essuyée par Alger et le Polisario.

s'est retiré le Maroc après l'admission du Polisario, n'ont pas été prises en compte. C'est, dès lors, un véritable camouflet pour la diplomatie algérienne, qui, devant ses échecs auprès des instances onusiennes, a essayé de faire passer par la fenêtre de l'Union Africaine ses propositions. A la suite de l'adoption de cette Résolution, les réactions ont fusé dans plusieurs capitales et elles ont été multiples. Abdelaziz Benali Cherif, Porte-parole du ministère des Affaires étrangères algérien, a déclaré à l'APS : «*L'Algérie note avec satisfaction que, dans sa Résolution 2218/2015, le Conseil de sécurité réitère l'engagement des Nations Unies pour un règlement politique juste, durable et mutuellement acceptable qui pourvoit à l'autodétermination du Peuple du Sahara occidental, conformément aux principes et aux objectifs de la Charte des Nations Unies, ainsi que des résolutions de l'Assemblée Générale, du Conseil de sécurité et de la doctrine universelle en matière de décolonisation*». Du côté de la France, Alexis Lamek, l'ambassadeur adjoint de la France à l'ONU, a affirmé, suite au vote de la dernière Résolution, que la proposition d'autonomie du Sahara était une «*bonne base crédible pour parvenir à une solution négociée*».

Une grande victoire

Le diplomate a également loué les initiatives prises par le Maroc pour la défense des Droits de l'Homme. Il a cité, dans ce sens, les multiples mesures prises pour soutenir les Commissions du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) à Dakhla et à Laâyoune, la réactivité du Royaume avec les procédures particulières du Conseil des Droits de l'Homme et le Haut-commissaire aux Droits humains. «*Nous exprimons notre satisfaction de ces initiatives et autres réformes structurelles menées par le Maroc, comme la ratification du protocole additionnel de la Convention de lutte contre la torture et la réforme des juridictions militaires*». Cela dit, la majorité des commentaires vont dans le sens d'une victoire diplomatique du Maroc. A cet égard, il convient de souligner que le Royaume a remporté, ces derniers mois, plusieurs victoires. Cependant, le Maroc qui a des racines séculières avec l'Afrique subsaharienne devrait miser davantage sur ce Continent pour affaiblir davantage nos ennemis, et ce, en œuvrant à faire annuler les actes de reconnaissance de la pseudo république sahraouie. Le conflit artificiel du Sahara est d'essence régionale. La Libye de Kadhafi a créé l'Etat fantoche et l'Algérie l'a soutenu. Tous les deux ont divisé le Continent en deux clans : les partisans et les adversaires. Le trafic d'armes provenant des stocks libyens, les allégeances à Daesh de plusieurs groupuscules terroristes, la guerre civile en Libye et l'émergence de Boko Haram au Sud, outre le mouvement Touareg, ont créé une instabilité dans la région. Le bourbier libyen peut exporter bien des soucis et des menaces et l'a déjà prouvé.

Du côté de Tindouf, on sait que certains membres du Polisario ont rejoint le maquis avec les terroristes et l'ampleur des détournements des aides humanitaires a suscité le courroux de parlementaires européens. Le 29 avril dernier, le Parlement européen a demandé à revoir les aides accordées à Tindouf, lors d'une séance publique à Strasbourg. Cette demande vise à adapter l'aide aux besoins réels des camps et à recenser le nombre de séquestrés. La raison de cet appel est que le Bureau européen de lutte contre la fraude a rédigé un rapport attestant de l'ampleur des détournements des aides. Le Maroc a donc gagné des points précieux, mais la lutte continue. L'important maintenant est de savoir comment tous les points de la Résolution onusienne seront observés. Il n'est pas sûr que le bon sens l'emporte. ■ **A.D.A**

Réactions internationales

La nouvelle Résolution qui a secoué les arcanes du Palais El Mouradia à Alger a fait couler beaucoup d'encre chez les analyses et les spécialistes en relations internationales. Tous ont été unanimes à dire qu'elle constitue une victoire pour le Maroc et un camouflet pour ses ennemis. L'Espagne n'a pas tardé à réagir par le biais de son département aux Affaires étrangères. Dans un communiqué, ce dernier a exprimé sa satisfaction de voir le mandat de la Minurso prolongé, estimant que la priorité est de réaliser des avancées dans le processus politique. Le Maroc, par la voix de l'Ambassadeur du Maroc à l'ONU, Omar Hilale, a loué la nouvelle résolution et a récusé les accusations portées contre le Royaume relatives à l'exploitation des ressources naturelles au Sahara, estimant que ces activités sont légales. Pour sa part, Tajeddine El Houssaini, professeur en Relations internationales à l'Université Mohammed V de Rabat, a jugé que l'adoption de la Résolution 2218 constituait un coup dur pour la campagne agressive menée par l'Algérie et certains pays africains membres de l'UA. Le spécialiste ajoute que la demande de recensement des séquestrés à Tindouf constitue une boule de neige qui mettra l'Algérie devant ses responsabilités, concernant les détournements d'aides humanitaires et l'interdiction de quitter les campements imposée aux séquestrés. L'Union africaine a essayé, ces derniers temps, de jouer les médiateurs, mais en se rangeant du côté de la thèse séparatiste, elle a perdu toute crédibilité, a poursuivi Tajeddine El Houssaini. Un autre observateur fait remarquer que la Résolution reconnaît que toute solution ne peut être qu'à caractère politique.

SAHARA : LA STABILITÉ, LA SÉCURITÉ ET LE DÉVELOPPEMENT PASSENT PAR RABAT

STÉPHANE GAUDIN — 7 MAI 2015

Poste frontière de Guerguerat - Bir Guendouz entre le Maroc et la Mauritanie. Crédit : Stéphane Gaudin
Poste frontière de Guerguerat - Bir Guendouz entre le Maroc et la Mauritanie. Crédit : Stéphane Gaudin

Les médias parlent parfois du Sahara occidental, du conflit en « sommeil » qui persiste dans les provinces du Sud du Maroc. L'ONU a déployé des personnels depuis 1991 dans le but de « surveiller le cessez-le-feu » entre les forces marocaines et le Front Polisario, un mouvement séparatiste entretenu par l'Algérie depuis les années 1970. Les personnels onusiens se succèdent dans cette partie du monde où les tensions s'estompent au fur et mesure des investissements étatiques importants dans la région.

Les Nations unies

Tout récemment le Conseil de sécurité de l'ONU a prorogé d'un an le mandat de la MINURSO, (Mission pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental). Cette résolution est globalement favorable à la thèse du Maroc qui propose également un plan d'autonomie depuis 2007 pour mettre fin au conflit. Comme le souligne Taleb Mohammed, membre du Conseil Royal Consultatif pour les Affaires Sahariennes (CORCAS), « le Maroc présente un projet crédible, qui respecte les normes et standards internationaux en matière d'autonomie. Le plan marocain pour le Sahara est la seule chance de mettre fin au conflit entretenu par l'Algérie qui est évidemment partie prenante au conflit ».

La résolution 2218 réaffirme aussi la nécessité d'effectuer un recensement des populations dans les camps de Tindouf. En effet, le flou entretenu par l'Algérie sur l'origine et le nombre des personnes des camps de la région de Tindouf est, selon un rapport de l'Office anti-fraude (OLAF), de la commission de l'Union européenne, à l'origine de détournement organisé, depuis des années, des aides humanitaires destinées à ces camps en Algérie.

Le Conseil de sécurité de l'ONU a également loué les efforts du Maroc en matière de Droits de l'Homme à travers notamment la création en 2011 du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** qui a succédé au Conseil consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) créé en 1990. Le CNDH a renforcé les commissions régionales de Dakhla et Laayoune. La situation est beaucoup plus inquiétante du côté algérien. Selon Mohamed Cherif, transfuge du groupe séparatiste Polisario et créateur de l'association Lumière et Justice, que nous avons rencontré à Dakhla et qui a choisi de regagner le Maroc « cette absence de recensement permet aussi toute sorte de manipulation sans compter les violations des droits de l'homme qui sont nombreuses dans les camps du Polisario où règne une totale opacité ». Selon cet ancien militant qui a passé plusieurs années dans une cellule du Polisario de moins de 2m2, « les exécutions et les disparitions sont nombreuses. La situation des droits de l'Homme dans les camps de Tindouf est dramatique. Les populations de ces camps sont tout simplement séquestrées dans des mouroirs à ciel ouvert depuis une quarantaine d'années et vivent dans des conditions inhumaines intolérable ».

« Un conflit artificiel, résidu de la guerre froide »

La résolution du Conseil de sécurité insiste également sur la nécessité de mettre fin au conflit. Sur ce point, le rapport du secrétaire général Ban Ki-moon insistait sur les conséquences de la frustration croissante parmi les personnes des camps de Tindouf et « l'expansion des réseaux criminels et extrémistes dans la région Sahel-Sahara », ajoutant qu'elles « présentent des risques accrus pour la stabilité et la sécurité de la région ». Selon lui, un règlement du différend territorial « diminuerait ces risques ». Sur ce point il faut souligner que ce conflit est un facteur de crise et de déstabilisation de la région sahélo-saharienne. Seul le Maroc apparaît aujourd'hui comme une puissance stabilisatrice pouvant indirectement faciliter la mission de la force Barkhane déployée depuis août 2014, luttant contre les groupes armés jihadistes, impliquant cinq pays, à savoir la Mauritanie, le Mali, le Niger, le Burkina Faso et le Tchad.

Le mur (cf la carte de la Minurso) a été construit dans les années 1980-1986 contre les incursions des éléments armés soutenus par l'Algérie et les pays du bloc communiste dont Cuba – ce qui permet au professeur Charles Saint-Prot, directeur de l'Observatoire d'études géopolitiques, d'affirmer qu'il s'agit d'un «conflit artificiel résidu de la guerre froide » – est aujourd'hui devenu un excellent rempart contre les infiltrations de toutes sortes : criminelles, terroristes…

Sécurité régionale et coopération sud-sud

La seule porte du Sud, entre le Maroc et la Mauritanie, est le poste frontière de Guerguerat / Bir Guendouz où le Maroc investit pour le moderniser et l'agrandir afin de mieux gérer le trafic routier. Situé au pied du « mur » Guerguerat est un point de filtrage sécuritaire stratégique sur la longue route qui va de Tanger jusqu'à Nouakchott et Dakar. Le site comprend deux énormes scanners pour vérifier le contenu des semi-remorques, des installations informatisées pour la vérification des passeports, une infirmerie et un centre de détection du virus Ebola.

Le contrôle de cette province par le Maroc permet indirectement à l'Europe d'avoir des garanties sur des flux migratoires maîtrisés et de permettre à la force Barkhane de se concentrer sur un axe sahélo-saharien déjà très étendu. Il est très peu probable que les revendications séparatistes du Polisario, instrumentalisées par l'Algérie, apportent une solution sécuritaire dans la région. En 2013, la France constatait la présence d'un membre du Polisario parmi les jihadistes d'AQMI (1).

Le renforcement de la souveraineté marocaine dans la région favorise également les échanges. C'est un trait d'union essentiel vers l'Afrique sub-saharienne dans une stratégie de coopération sud-sud dont le roi Mohammed VI a fait une priorité. Fait marquant et emblématique, au moment où nous visitons le poste frontière nous apercevons un car transportant de jeunes chefs d'entreprise africains se rendant au salon HUB Africa réunissant pour la première fois des investisseurs et des entrepreneurs en Afrique.

Des investissements étatiques considérables pour attirer ensuite des investisseurs privés

Les investissements considérables effectués par le Maroc dans ses provinces sahariennes, se comptant en milliards de dirhams, notamment en matière d'infrastructures routières, immobilières et portuaires, contribuent à développer une région dans une stratégie économique en liaison directe avec le littoral atlantique, ce qui est nouveau car la culture locale était traditionnellement orientée sur l'intérieur des terres, vers le désert.

Dans le secteur touristique, Dakhla (l'ancienne Villa Cisneros espagnole), située à 360 kilomètres au nord de la frontière mauritanienne, est devenue un havre de loisirs pour les adeptes du kitesurf une bonne partie de l'année, recherchant soleil, sable, vagues, vent et tranquillité. Une ligne aérienne (2) intérieure la dessert et l'aéroport accueille chaque année quelques 300 000 passagers. Des progrès sont à effectuer avec des lignes aériennes directes avec la France et l'Espagne ainsi que dans le domaine hôtelier.

La région a profondément changé depuis le départ des Espagnols en 1975. Les villes ont fortement grossi comme Dakhla ou Boujdour. L'agglomération de Dakhla compte actuellement 60 000 habitants contre 5000 en 1975.

Le Maroc investit dans des villages de pécheurs artisanaux comme celui d'Aftissate ou de N'tireft. L'Etat finance ainsi la barque, le moteur, la formation ainsi que les structures pour commercialiser les produits de la pêche (halle, congélation…). La province d'Oued Eddahab – Lagouira comprend plus de 3200 barques faisant travailler près de 9800 marins-pêcheurs.

Des investissements importants sont réalisés dans le secteur portuaire comme à Dakhla où le port, le deuxième du Maroc après Agadir, est en phase d'extension et peut traiter un million de tonne de poisson dont 670 000 tonnes de pélagiques. Ce port devrait être transformé en port de plaisance quand le grand projet portuaire « Dakhla Atlantique », situé à 70 km au nord de la ville, sera construit pour l'horizon 2030.

Les Centre régionaux d'investissement (CRI) facilitent les démarches administratives concernant la création d'entreprises qui peuvent bénéficier de nombreuses exonérations.

Des femmes engagées dans le développement

Des associations sont créées par des femmes de la région, comme « Sahara Réflexion ». Leurs fondatrices, Naoual BOUJA et Raaboub BHAI, que nous avons rencontré à leur siège de Laayoune, souhaitent s'investir dans le débat public et le développement global à travers des études et des propositions dans le domaine des politiques publiques et de l'économie. Elles veulent également faire entendre leur voix sur le conflit du Sahara marocain, sur la paix et la sécurité, nous indiquant un argument de poids : les responsables de la société civile sont composées à 80% de femmes. Raaboub BHAI est également journaliste à Laayoune TV, première télévision publique de la région lancée en 2004 pour contrer les influences médiatiques d'une radio du Polisario installée en Algérie.

Ces femmes militent aussi pour la création d'un organisme protégeant les consommateurs. Les villes sont inondées de produits divers provenant d'Asie souvent de mauvaise qualité pouvant représenter un danger.

Stabilité et développement

Dans une Afrique marquée par de forte déstabilisations depuis quelques années, l'autonomie du Sahara occidental sous souveraineté marocaine semble être la solution la plus sage et la plus réaliste face aux groupes armés conjuguant jihadisme, terrorisme et trafics en tout genre. La sécurité de la région nécessite l'intervention et la protection d'un État stable comme l'est le Maroc, profondément enraciné dans son histoire pluriséculaire, pour garantir un développement harmonieux dans l'intérêt de toutes les populations.

http://theatrum-belli.org/sahara-la-stabilite-la-securite-et-le-developpement-passent-par-rabat/